

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
ارسل اشتراكك عبر الواتس اب

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

تتبعنا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

عدد الصفحات 32

رقم العدد 575

جريدة إلكترونية كويتية يومية

السنة الثانية

الثلاثاء 15 من شعبان 1447 • 3 فبراير 2026 م



الجمعة اطيب بب
ببهارات قيشاوي
رمضان كريم

من عام
1962
مستمرين
معكم

اطلب الان واحصل على خصم 10%

استخدم الكود
RAMADAN2026



www.kishawimills.com

كم شركة تقترض مقابل مشاريع كبرى وتنفذها أطراف ذات صلة؟ هل توزيعات هوامش الربح عادلة بين المنفذ والفائز وما يتحمله من مخاطر؟ مطالب برقابة صارمة تتضمن الكشف عن المبالغ وطبيعة العلاقة والأفضليات

المنفعة (أسعار وشروط عادلة) وليس بناءً على محاباة.

2 حظر منح قروض أو تسهيلات ائتمانية دون ضمانات كافية، ويتم تقييمها بشكل مستقل.

الموافقات والإجراءات

3 تتطلب المعاملات "الجوهرية" موافقة الجمعية العامة، بينما تُعرض غير الجوهرية على مجلس الإدارة.

4 يجب على عضو مجلس الإدارة أو الطرف المعني الامتناع عن التصويت أو المشاركة في مناقشة الصفقة.

الرقابة والإفصاح

5 تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة هذه المعاملات سنوياً.

6 يتم الإفصاح عن تفاصيل المعاملات (المبلغ، طبيعة العلاقة، الأرصدة) في القوائم المالية w

تتحملها، إضافة إلى حقها الأصيل كشركة فائزة أو حائزة على المشروع؟

وضع بعض النقاط المالية تحت المجهر يكشف كثير من الممارسات، ويساعد على وضع ضوابط حاكمة، ويغلق أبواب تسمح ببعض الممارسات غير العادلة. تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات الصلة تكشف ماهية التعاملات وأطرافها، وهذان البنذان كفيلاً بتصحيح وضبط كثير من الممارسات.

خلاصة الأمر: تتطلب المعاملات مع الأطراف ذات الصلة (أعضاء المجلس، الإدارة التنفيذية، الأقارب) رقابة صارمة وفقاً لقواعد دقيقة تتفق مع حوكمة الشركات، حيث يجب أن تتم على أسس تجارية بحتة، ودون شروط تفضيلية، مع ضمان الشفافية لتجنب تضارب المصالح. من صور وأهم ضوابط المعاملات القائمة على أسس تجارية:

1 يجب أن تتم المعاملات وفقاً لشروط السوق

فصل جديد في تعاملات الأطراف ذات الصلة، يدعوا إلى وضعها تحت «مجهر» دقيق في ظل تشعباتها وتنوع تعاملاتها، وتعدد القنوات التي يمكن أن تنفذ منها بعض روائح «المصالح الخاصة» على حساب الأقليات، أو حتى الأغلبية، في الكيانات التي يتم إدارتها بالتوكيلات وبنسب ملكية لا تؤهل المسيطرين إدارياً على مقاليد الشركة والذين يوجهون مجلس الإدارة.

تساؤل جوهرى واستراتيجي يحتاج تدقيق عميق في التفاصيل المالية للتعاملات مع الأطراف ذات الصلة، خصوصاً بند القروض التي تأخذها الشركات الفائزة ببعض المشاريع، لكن من يقوم بتنفيذ تلك المشاريع هي شركات أخرى ذات صلة.

هل تتحمل بعض الشركات مخاطر القروض وأكلافها وتبعاتها مقابل شركات أخرى تقوم بالتنفيذ؟ وهل ما تحصل عليه الشركة الفائزة بالمشروع من هامش ربح يعتبر متكافئ مع المخاطر والأعباء التي

توزيعات الأرباح للمساهمين... الجميع سواسية ولا تفرقة بين عملاء شركات وعملاء تداول إلكتروني مطلوب مراجعة التوزيعات الأخيرة للمستثمرين والفارق الزمني بين المستفيدين

الشركات، ومكافحة أي تأخير أو تمييز بين العملاء، أو منح أي طرف أفضلية أو أولوية على حساب أطراف أخرى، خصوصاً وأن العدالة هي من أساسيات الأسواق المالية عمومياً، وجزء من مبدأ تكافؤ الفرص والحوكمة في اتباع أفضل الممارسات.

شركة أخرى أكدت لأحد المستثمرين أن جزء من المساهمين تسلم الأرباح الخميس الماضي، والبقية ستحصل على الأرباح "الأحد"، فلماذا تفضيل شريحة على أخرى؟ علماً أنه يمكن مراجعة سجلات وأوامر التحويل بمرونة.

ملف التوزيعات يجب أن يجد حلول ومخارج تضمن سرعة المنح ووضع الجميع أمام مسؤولياته، سواء الشركات التي توصي بالتوزيعات أو شركات الوساطة التي تقوم بدور في الملف.

من أغرب التبريرات التي يرويها أحد المستثمرين، خصوصاً وأنه لا تفرقة في الحسابات بين حساب تقليدي أو شرعي، والجميع سواسية في توقيت التحويل للحسابات.

ملف تأخيرات توزيع الأرباح يجب أن يتم وضعه تحت التدقيق، ومراجعة التوقيت الزمني لقرارات

في موسم توزيعات الأرباح السنوية للمساهمين والمستثمرين، الجميع يطالب بسرعة التوزيع واختصار الإجراءات من أجل ضمان وصول الأرباح للمساهمين في أسرع وقت.

لكن بعد أن تأخرت إحدى الشركات في توزيع الأرباح لأكثر من 5 أشهر، جاء دور بعض شركات الوساطة في تأخير توزيع الأرباح، حيث اشتكى مستفيد من التأخير الإضافي، والأعذار غير طارئة أو جوهرية وبعضها غير مقنع أساساً.

إحدى الشركات قالت في تبرير بشأن تأخير التوزيع للمستفيدين، أن التوزيع بدأ بعملاء شركات الوساطة ولم يتم التوزيع على عملاء التداول الإلكتروني للشركات.

فيما كان أحد الأعذار أنه تم توزيع الأرباح على حسابات عملاء الشريعة ولم يتم توزيعها على الحسابات التقليدية، علماً أن ذلك التبرير الأخير

توزيعات وأرباح

المباني: 38.450 مليون دينار توزيعات عن 2025، بواقع 20% نقداً، تعادل 29.577 مليون دينار، و6% منحة تعادل 8.873 مليون. نمو أرباح 2025 بلغ 29.67%، بواقع 84.562 مليون دينار.

البورصة: ارتداد قوي ثم استقرار لإعادة البناء والتقييم هدوء التوترات يفسح الطريق أمام التفاعل مع التوزيعات وأرقام النمو

نمو قيمة
التداولات
6.9% وارتفاع
أسعار 54
شركة

عودة الشراء
والتوظيف
للسيولة في
الفرص الدفاعية
والمضمونة

101.9 مليون
مكاسب هادئة
بعد طفرة
الأحد البالغة
550.6 مليون

| كتب محمود محمد:

بعد جلسة الارتداد القوية التي حققت فيها البورصة مكاسب سوقية قياسية في افتتاح الأسبوع بلغت 550.6 مليون دينار كويتي، شهدت ثاني جلسات الأسبوع أمس استقرار وتماسك لمؤشرات السوق، حيث غلب عليها الطابع الإيجابي والشراء الهادئ والانتقائي، إذ حققت البورصة مكاسب إضافية جديدة بلغت 101.9 مليون دينار كويتي.

السوق يعيد رسم خارطة العام الحالي من جديد وفق معطيات ومستجدات التوترات الجيوسياسية التي أخذت منحى هدوء واستقرار يتمنى مجتمع الأعمال والمستثمرين أن يكون هدوء مستدام، خصوصاً وأن عدم الثبات والاستقرار يأكل من رصيد عوامل الدعم الإيجابية ويستنزفها.

بالرغم من تباين مؤشرات السوق، واستمرار الشراء والبيع السريع من جانب شريحة من المستثمرين، خصوصاً الأفراد، إلا أن السوق استوعب تباين واختلافات وجهات النظر في شأن التقييم أو الشراء متوسط أو طويل الأجل.

لكن القناعة تجاه السوق ثابتة وراسخة، خصوصاً في ظل أرقام قياسية تسوقها البنوك حول حجم المشاريع والأعمال المنتظر تنفيذها، سواء المشاريع التنموية أو الأعمال الاعتيادية الطبيعية للشركات.

سلوكيات المستثمرين آخذة في الاستقرار، وهو ما انعكس على ترجيح كفة الشركات التي ارتفعت أسعارها، والتي بلغت 54 شركة مقابل تراجع 51 أخرى. أيضاً نمو قيمة التداول بنسبة 6.9%، وارتفاع الصفقات 32.5%، ونمو كمية الأسهم المشمولة بالتداول 3.6%، جميعها مؤشرات تعكس غلبة النظرة الإيجابية والميل نحو الاستثمار والاستمرار في السوق.

كل العوامل المحيطة بالسوق المالي تصب في صالح استمرار المحافظة على أداء متماسك ومتزن، باستثناء ما لا يخضع للحسابات أو التوقعات الصائبة، وهو ملف الخلاف الأمريكي مع إحدى دول المنطقة، والذي يعتبر قابل لكل الاحتمالات، إما اتفاق أو استمرار المناوشات والضغط حتى تنفجر «البالون»، وهو أمر لا يمكن التنبؤ الكامل بآثاره، علماً أن بعض الشركات تستفيد وتحقق مكاسب من تلك الأجواء.

مصادر استثمارية قالت أن توقيت توزيعات الأرباح



ارتفع مؤشر السوق الأول والعام بنسبة 0.30% و0.19% على التوالي وانخفض «الرئيسي» 50» بـ 0.33%، وتراجع «الرئيسي» بنحو 0.31%، عن مستوى الأحد.

سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 58.16 مليون دينار، وزعت على 169.62 مليون سهم، بتنفيذ 16.8 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاع 8 قطاعات في مقدمتها السلع الاستهلاكية بـ 6.30%، بينما تراجع 5 قطاعات على رأسها التكنولوجيا بـ 2.59%.

النقدية في المرحلة الراهنة سيكون من أكبر عوامل الدعم، خصوصاً في ظل تراجع أسعار أسهم جيدة مع التراجعات الأخيرة، والتي ارتفعت عوائدها بنسب محفزة، بعضها يصل إلى ضعفي الفائدة.

وكانت البورصة قد أغلقت أمس على قيمة سوقية بلغت 52.196 مليار دينار، بمكاسب سوقية بلغت 101.9 مليون دينار، وبلغت قيمة التداولات 58.155 مليون دينار.

وتباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات، الاثنين، وسط صعود لـ 8 قطاعات.

«المباني»: نمو أرباح 2025 بنسبة 29.67% وتوصية بتوزيع 20% نقداً و6% منحة



محمد عبدالعزيز الشايخ

حققت شركة المباني أرباحاً صافية عن العام الماضي 2025 بلغت 84.562 مليون دينار كويتي مقارنة مع 65.212 مليون دينار بنسبة نمو 29.67%. وبلغت ربحية السهم للعام الماضي 57.18 فلساً مقارنة مع 44.10 فلساً عن 2024. وارتفعت إجمالي موجودات الشركة 23.15% حيث بلغت 1.951 مليار دينار مقارنة مع 1.584 مليار لعام 2024. ونمت حقوق المساهمين 9.86% من 669.503 مليون لعام 2024 إلى 735.525 مليون في 2025. وزادت الإيرادات التشغيلية 4.41% حيث ارتفعت من 132.826 مليون لعام 2024 لتصبح 138.686 مليون دينار.

إفصاحات البورصة

أبرز التغييرات في قوائم كبار الملاك عبدالعزیز السند يملك 5.5% في «إنوفست»

كشف تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح الصادر الاثنين، وجود تغيير في هيكل ملكية 4 شركات مدرجة. أظهر التقرير دخول المساهم عبدالعزيز أسعد عبدالعزيز السند في هيكل ملكية شركة إنوفست بصورة مباشرة وغير مباشرة بنحو 5.516%. واستناداً إلى بيانات بورصة الكويت؛ فإن رأس مال «إنوفست» المصدر والمدفوع يبلغ 120.33 مليون دينار موزعاً على 306.85 مليون سهم مصدر، ويمتلك عبدالوهاب أسعد عبدالعزيز السند ومجموعته 8.52% في الشركة.

وإلى جانب ذلك، فقد رفع علي عبدالرحيم محمد فخرو ومجموعته (شركة السهم الموازي للتجارة العامة والمقاولات) مساهمته المباشرة وغير المباشرة في شركة بيت الطاقة القابضة من 20.737% إلى 21.816%.

وحسب البورصة؛ فإن رأس مال «بيت الطاقة» يبلغ 4.53 مليون دينار موزعاً على 45.33 مليون سهم، وتمتلك مجموعة شركة جي أي إتش للتمويل المحدودة 6.09% في «بيت الطاقة».

وتضمن التقرير أيضاً رفع مجموعة نزار عبدالرزاق القرطاس (شركة الرغد والمنار العقارية وشركة فرص المملكة للتجارة العامة والمقاولات) مساهمتها غير المباشرة في شركة العقارات المتحدة إلى 12.94% بدلاً من الحصة السابقة البالغة 12.42%.

يُشار إلى أن رأس مال «متحدة» يبلغ 143.05 مليون دينار، وتمتلك شركة مشاريع الكويت القابضة ومجموعتها 66.26% بصورة مباشرة وغير مباشرة بها.

وإضافة إلى ما سبق، فقد رفعت شركة فرص المملكة المتحدة للتجارة العامة والمقاولات مساهمتها في شركة الصفاة للاستثمار، وتحولت من 19.17% بصورة مباشرة إلى 19.67% بصورة غير مباشرة.

يبلغ رأس مال «الصفاة» 31.75 مليون دينار، موزعاً على 317.52 مليون سهم، وتمتلك شركة فرص المملكة للتجارة العامة والمقاولات أكبر نسبة بها، وتتبعها شركة الأولى للاستثمار ومجموعتها 11.69%، ثم شركة الاستثمارات الوطنية ومجموعتها بواقع 10.45%.

«أعيان للإجارة»: استقالة عبدالعزیز المرزوق لاختياره وزيراً للاقتصاد والاستثمار

أعلنت شركة أعيان للإجارة والاستثمار استقالة عبد العزيز ناصر المرزوق، ممثل شركة بيتك كابيتال للاستثمار من عضوية مجلس الإدارة. جاء ذلك على إثر صدور المرسوم الأميري بتعيينه وزير دولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بتاريخ 1 فبراير 2026. وكشفت الشركة أنه سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعيين ممثل بديلاً عنه وفقاً لأحكام القانون رقم (7) لسنة (2010) بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

«أجيال»: 20% نقداً للمساهمين عن 2025

انخفضت أرباح شركة أجيال العقارية الترفيهية في الربع الرابع من عام 2025 بنسبة 9.04% على أساس سنوي، مع توصية بتوزيع نقدي. بلغت أرباح «أجيال» في الثلاثة أشهر المنتهية بـ 31 ديسمبر 2025 نحو 704.74 ألف دينار، مقابل 774.81 ألف دينار أرباح الربع الرابع من عام 2024.

سجلت الشركة أرباحاً في العام الماضي بقيمة 6.3 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 5.91 مليون دينار في عام 2024، بارتفاع 6.66%.

وعزا البيان زيادة صافي الربح إلى الزيادة في إجمالي الإيرادات التشغيلية والانخفاض في تكاليف التمويل.

وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع 20% أرباحاً على المساهمين؛ بما يعادل 20 فلساً للسهم.



إفصاحات البورصة

عمومية «يونيكاب» تصادق على تعديل النظام الأساسي

صادقت الجمعية العامة غير العادية المؤجلة لشركة يونيكاب للإستثمار والتمويل على تعديل مادتين بالنظام الأساسي.

وكشفت الشركة أنه تمت الموافقة على تعديل المادة رقم (13) من النظام الأساسي ليتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من 7 أعضاء، ولمجلس الإدارة أن يوزع العمل بين أعضائه وفقاً لطبيعة أعمال الشركة، كما يجوز للمجلس ان يفوض أحد أعضائه أو لجنة من بين أعضائه أو أحد من الغير في القيام بعمل معين أو أكثر أو الإشراف على وجه من وجوه نشاط الشركة أو في ممارسة بعض السلطات أو الاختصاصات المنوطة بالمجلس.

ويكون من بين أعضاء مجلس الإدارة عضواً أو أكثر من الأعضاء المستقلين على ألا يزيد عدد الأعضاء المستقلين عن نصف أعضاء المجلس وبحد أقصى ثلاث أعضاء.

ويجوز لكل مساهم سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً تعيين ممثلين له في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها، ويستنزل عدد أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم.

كما ذكرت المادة أنه لا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلون في مجلس الإدارة الاشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب بقية أعضاء مجلس الإدارة، إلا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثليهم في مجلس الإدارة.

ويجوز لمجموعة من المساهمين أن يتحالفوا فيما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة وذلك بنسبة ملكيتهم مجتمعة، ويكون لهؤلاء الممثلين ما للأعضاء المنتخبين من الحقوق والواجبات ويكون المساهم مسؤولاً عن أعمال ممثليه تجاه الشركة ودانئياً ومساهمياً.

ولا يجوز للشركة أن تقرض أحد أعضاء مجلس إدارتها أو الرئيس التنفيذي أو أزواجهم أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية أو الشركات التابعة لهم، ما لم يكن هناك تفويض من الجمعية العامة العادية للشركة، وكل تصرف يتم بالمخالفة لذلك لا ينفذ في مواجهة الشركة.

وتمت الموافقة على تعديل المادة رقم (5) من عقد التأسيس والمادة رقم (4) من النظام الأساسي الخاصة بأغراض الشركة لتتضمن تقديم تسهيلات ائتمانية البيع بالتقسيط للسلع والخدمات، وتأسيس الشركات أو المشاركة بها مع آخرين لتنفيذ أعمال الشركة، استثمار الفوائض المالية في محافظ مالية عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.

«المشتركة»: 4 عقود بقيمة 64.69 مليون دينار والأثر المالي ... متوقع أرباح تشغيلية خلال التنفيذ

أعلنت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات توقيع 4 عقود لمناقصات بقيمة إجمالية تبلغ 64.69 مليون دينار كويتي.

تتعلق المناقصة الأولى RFP-2151067 بمشروع أعمال السور والبنية التحتية لمبنى ابتكارات في الأحمدية، وتبلغ قيمة العقد 3.3 مليون دينار كويتي، ولمدة 12 شهراً.

وتتعلق المناقصة رقم RFP-2134157 بشبكة جديدة لحقن المياه الفائضة في شمال الكويت في منطقة الروضتين، وتبلغ قيمة العقد 23.7 مليون دينار كويتي ولمدة 30 شهراً.

وكشفت الشركة أن المناقصة رقم RFP-2134156 تخص شبكة جديدة لحقن المياه الفائضة في شمال الكويت في منطقة الصابرية بحرة، بقيمة 36 مليون دينار كويتي، وتبلغ مدة العقد 30 شهراً.

كما تم توقيع عقد المناقصة رقم RFP-2151054 الخاصة بمشروع توفير البنية التحتية والمرافق لوائي الابتكار في الأحمدية بقيمة 1.69 مليون دينار كويتي؛ لمدة 12 شهراً.

وقالت الشركة إنه من المتوقع تحقيق أرباح تشغيلية، سوف يتم إدراجها في البيانات المالية للشركة خلال فترة تنفيذ المشاريع.

كما أعلنت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات تسلم كتاب ترسية مناقصة تابعة لشركة نفط الكويت كانت قد حصلت على أقل الأسعار بها، بقيمة 4.52 مليون دينار؛ لمدة 12 شهراً تتعلق بأعمال البنية التحتية والخدمات لوائي الابتكار في الأحمدية (AIV)، متوقعة تحقيق أرباح تشغيلية، سوف يتم إدراجها في البيانات المالية للشركة خلال فترة تنفيذ المشروع.



«جي إف إتش» تستحوذ على حصة أغلبية في شركة لتأجير المعدات

بدعم منها، على التوسع في قطاعات جديدة وتعزيز محفظة منتجاتها وتوسيع انتشارها في الأسواق ذات الأولوية، كما ستعمل الشركة على الاستفادة من الخبرات الفنية لشركاء التشغيل لدى بايرن لتعزيز ميزتها التنافسية في المنطقة. وتأسست شركة بايرن في دبي عام 1992، وتدير أسطولاً يضم نحو 16

وأشارت المجموعة في بيان، الاثنين، إلى أن الصفقة تهدف إلى تسريع مسار نمو بايرن وتوسيع نطاق حضورها في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الاستراتيجية؛ بما في ذلك دولة الإمارات والسعودية، في ظل الطلب المتزايد على حلول التأجير الصناعية. وأوضحت المجموعة أن بايرن ستركز خلال المرحلة المقبلة

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية، المدرجة في بورصات دبي والبحرين والكويت، استحواذها على حصة أغلبية تبلغ 60% في شركة بايرن لتأجير المعدات، إحدى شركات دول مجلس التعاون الخليجي العاملة في مجال الخدمات الصناعية وتأجير المعدات، ضمن برنامج استثماري ورأسمالي تبلغ قيمته الإجمالية نحو 400 مليون دولار (ما يعادل 1.5 مليار درهم).

الأميري

محلات AL AMIRI

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف • نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna

COLOMBO

DORMEUIL

DRAPERS



@BALAMIRI_UAE



+971 50 254 4225

للطلب أو
الإستفسار



بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يغلق مرتفعاً 1.38% وسط صعود شبه جماعي للقطاعات

وشهدت الجلسة ارتفاع أسهم 207 شركات، مقابل تراجع أسهم 55 شركة، فيما استقرت أسهم 6 شركات، علماً بأن السوق الرئيسي يضم 268 ورقة مالية. وتصدر سهم «الدوائية» الأسهم الأكثر ارتفاعاً بالسوق بنسبة 7.26%، ليغلق عند مستوى 28.94 ريال للسهم، تلاه سهم «رسن»، الذي صعد 6.51%. واقتصرت قائمة الخسائر على 55 سهماً، بصدارة سهم «أسمنت نجران»، الذي هبط 2.11%، ليغلق عند مستوى 6.49 ريال، وحل سهم «أماك»، في المركز الثاني بنسبة تراجع بلغت 2%.

قطاع التطبيقات وخدمات التقنية يتراجع وحيداً
وشهدت جميع القطاعات أداءً إيجابياً، بنهاية التعاملات، باستثناء قطاع التطبيقات وخدمات التقنية، الذي خالف الاتجاه، بنسبة تراجع بلغت 0.29%، وأغلق قطاع إنتاج الأغذية بدون تغيير. وتصدر قطاع المواد الأساسية مكاسب القطاعات الرئيسية بعد صعوده 1.79% وارتفع قطاع الطاقة 1.65%، وبلغت مكاسب قطاعي البنوك والاتصالات 1.25% و0.99% على التوالي.

207 أسهم باللون الأخضر

أنهى سوق الأسهم السعودية «تداول» جلسة الاثنين بارتفاع ملحوظ، ليعاود مكاسبه، في ظل صعود شبه جماعي للقطاعات، وسط تحسن السيولة مقارنة بالجلسة السابقة. وأغلق المؤشر العام للسوق «تاسي» مرتفعاً 1.38% بمكاسب بلغت 153.61 نقطة، صعد بها إلى مستوى 11,321.09 نقطة. وارتفعت قيم التداول إلى 5.85 مليار ريال، من خلال 240.24 مليون سهم، مقابل 4.45 مليار ريال، بتداولات بلغت 208.1 مليون سهم، بنهاية جلسة الأحد.



القيمة السوقية للأسهم السعودية تقفز بـ 144.6 مليار ريال

البنك «الأول» بانخفاض يقدر بـ 616.44 مليون ريال، ثم «علم» بما يعادل 320 مليون ريال. «أرامكو» تعزز موقعها في صدارة الكبار واحتلت «أرامكو السعودية» المرتبة الأولى في السوق السعودي بالقيمة السوقية؛ بعد أن ارتفعت قيمة رأس المال السوقي لها إلى 6.195 تريليون ريال بنهاية تعاملات الاثنين، يليها «الراجحي» بقيمة سوقية إجمالية تبلغ 432 مليار ريال، ثم «معادن» بـ 285.63 مليار ريال.

في نهاية تعاملات الأحد. **3 شركات قيادية تحقق مكاسب قوية** وحققت شركة «أرامكو السعودية» أعلى مكاسب سوقية بتعاملات الاثنين؛ بواقع 101.64 مليار ريال، تليها «معادن» بزيادة بلغت 13.61 مليار ريال، ثم «الراجحي» بزيادة تبلغ 6 مليارات ريال. «سابك» تفقد 2.1 مليار ريال من قيمتها السوقية وسجلت «سابك» أكبر تراجع في القيمة السوقية بنهاية جلسة أمس؛ بواقع 2.1 مليار ريال، يليها

ارتفعت القيمة السوقية للشركات السعودية المدرجة في السوق الرئيسية لـ «تداول» بنهاية تعاملات الاثنين؛ بدعم من زيادة القيمة السوقية لـ 207 شركات على رأسها «أرامكو» و«معادن» و«الراجحي». وحققت الشركات المدرجة في «تاسي» مكاسب سوقية بتعاملات الاثنين بواقع 144.58 مليار ريال، لترتفع القيمة السوقية الإجمالية للسوق الرئيسية إلى 9.491 تريليون ريال، مقابل 9.346 تريليون ريال

بورصات خليجية

ملكية الأجانب بالأسهم السعودية ترتفع 13.13 مليار دولار خلال شهر يناير

ارتفعت قيمة الأسهم المملوكة للأجانب بسوق الأسهم السعودية «تداول»، خلال شهر يناير 2026، مقارنة بالشهر السابق، بدعم المستثمرين المؤهلين. وكشف التقرير الأسبوعي لـ «تداول»، الاثنين ارتفاع قيمة ملكية الأجانب بالأسهم السعودية 49.22 مليار ريال (13.13 مليار دولار). وصعدت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب بنهاية يناير الماضي إلى 465.55 مليار ريال، مقابل 416.33 مليار ريال كما بنهاية ديسمبر 2025. وسجلت قيمة ملكية المستثمرين المؤهلين ارتفاعاً بلغ 39 مليار ريال لتصل إلى نحو 377 مليار ريال، مقارنة بـ 337.94 مليار في نهاية الشهر السابق.

وسجلت قيمة الأسهم المملوكة للمستثمرين السعوديين ارتفاعاً بلغ 195.59 مليار ريال، خلال الأسبوع الأخير من شهر يناير، وارتفعت قيمة المستثمرين الخليجيين 2.26 مليار ريال. وصعد المؤشر العام للسوق «تاسي» بنسبة 8.5%، خلال شهر يناير 2026، مقارنة بالشهر السابق، في ظل صعود 17 قطاعاً بقيادة القطاعات الكبرى. وسجل مؤشر «تاسي» ارتفاعاً نسبته 2.23%، خلال الأسبوع المنتهي في 29 يناير 2026، في ظل صعود جماعي لقطاعاته الرئيسية، وسط تحسن السيولة مقارنة بالأسبوع الماضي.

وكشف التقرير الأسبوعي لـ «تداول»، ارتفاع قيمة الأسهم المملوكة للمستثمرين السعوديين بواقع 692.43 مليار ريال، إلى 9.019 تريليون ريال، في نهاية شهر يناير الماضي مقابل 8.327 تريليون ريال كما بنهاية الشهر السابق. وصعدت قيمة الأسهم المملوكة للمستثمرين الخليجيين 5.35 مليار ريال إلى 79.27 مليار ريال، مقارنة بـ 73.92 مليار ريال بنهاية الشهر السابق. وخلال الأسبوع الأخير من شهر يناير الماضي، ارتفعت قيمة ملكية الأجانب بالأسهم السعودية بواقع 13.79 مليار ريال (3.68 مليون دولار)، وذلك مقارنة بالأسبوع السابق، في ظل ارتفاع ملكية المستثمرين المؤهلين

ارتفعت قيمة الأسهم المملوكة للأجانب بسوق الأسهم السعودية «تداول»، خلال شهر يناير 2026، مقارنة بالشهر السابق، بدعم المستثمرين المؤهلين. وكشف التقرير الأسبوعي لـ «تداول»، الاثنين ارتفاع قيمة ملكية الأجانب بالأسهم السعودية 49.22 مليار ريال (13.13 مليار دولار). وصعدت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب بنهاية يناير الماضي إلى 465.55 مليار ريال، مقابل 416.33 مليار ريال كما بنهاية ديسمبر 2025. وسجلت قيمة ملكية المستثمرين المؤهلين ارتفاعاً بلغ 39 مليار ريال لتصل إلى نحو 377 مليار ريال، مقارنة بـ 337.94 مليار في نهاية الشهر السابق.



أكبر صندوق سيادي بالعالم يضخ 1.4 مليار درهم بالأسهم الإماراتية

وكشفت خريطة استثمارات الصندوق عن تركيز نوعي على قطاعات العقارات والبنوك والطاقة، حيث تصدرت شركة «إعمار العقارية» قائمة استثماراته بقيمة 1.85 مليار درهم، تلاها «بنك أبوظبي التجاري» بـ 1.15 مليار درهم، ثم «بنك الإمارات دبي الوطني» بنحو 961 مليون درهم. كما شملت المراكز القيادية في المحفظة حصصاً في «هيئة كهرباء ومياه دبي (ديوا)» بـ 895.7 مليون درهم، و«أدنوك للغاز» بـ 784.6 مليون درهم، و«بنك أبوظبي الأول» بـ 783.5 مليون درهم، بالإضافة إلى شركة «سالك» بقيمة 717.7 مليون درهم، في خطة تعكس المزايا الاستثمارية المرتبطة بالتدفقات النقدية القوية لهذه القطاعات.

وإلى جانب الكيانات الكبرى، أظهر الصندوق، الذي يمتلك في المتوسط 1.5% من الأسهم المدرجة عالمياً، توجهاً لافتاً نحو الشركات المتوسطة المرتبطة بالطلب المحلي والنمو السكاني؛ حيث رفع ملكيته في شركة «تعليم» إلى 5%، وفي «أغذية» إلى 3.14%، و«سبينس» إلى 2.5%.

وهذا التنوع يؤكد نظرة الصندوق للسوق الإماراتية كمنظومة متكاملة للنمو وليست مجرد رهان على قطاع واحد، مستفيداً من استقرار التشريعات وارتباط الدرهم بالدولار، مما يقلص مخاطر تقلب العملات ويجذب رأس المال المؤسسي العالمي الذي ينظر لتحركات الصندوق النرويجي كمؤشر استباقي على جودة وحوكمة الأسواق.

رفع الصندوق السيادي النرويجي، أكبر صندوق ثروة في العالم، حجم استثماراته في سوق الأسهم الإماراتية بنسبة 12.8% بنهاية عام 2025، لتصل قيمتها إلى نحو 12.63 مليار درهم (3.44 مليار دولار)، مقارنة بنحو 11.2 مليار درهم في العام السابق. وأظهر رصد لبيانات الصندوق، الذي يدير أصولاً تتجاوز 2.2 تريليون دولار، ضخ سيولة جديدة بقيمة 1.43 مليار درهم خلال العام الماضي، توزعت على محفظة متنوعة تضم 46 شركة إماراتية، مما يعكس ثقة استراتيجية طويلة الأمد في متانة اقتصاد الدولة وقدرته على توليد عوائد مستقرة رغم التقلبات العالمية.

وكشفت خريطة استثمارات الصندوق عن تركيز نوعي على قطاعات العقارات والبنوك والطاقة، حيث تصدرت شركة «إعمار العقارية» قائمة استثماراته بقيمة 1.85 مليار درهم، تلاها «بنك أبوظبي التجاري» بـ 1.15 مليار درهم، ثم «بنك الإمارات دبي الوطني» بنحو 961 مليون درهم. كما شملت المراكز القيادية في المحفظة حصصاً في «هيئة كهرباء ومياه دبي (ديوا)» بـ 895.7 مليون درهم، و«أدنوك للغاز» بـ 784.6 مليون درهم، و«بنك أبوظبي الأول» بـ 783.5 مليون درهم، بالإضافة إلى شركة «سالك» بقيمة 717.7 مليون درهم، في خطة تعكس المزايا الاستثمارية المرتبطة بالتدفقات النقدية القوية لهذه القطاعات.

بورصات خليجية

بورصة دبي تسجل أكبر وتيرة مكاسب يومية في 6 أشهر ونصف



سوق أبوظبي المالي

وأنهى مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية جلسة الأمس أيضاً مرتفعاً بنسبة 0.5% عند مستوى 10338 نقطة، مدعوماً بصعود أسهم «بنك أبوظبي التجاري» بنسبة 1.84% إلى 15.5 درهم و«الدار العقارية» بنسبة 1.7% إلى 9.76 درهم. كما شهدت أسهم «ألفا ظبي» و«بنك أبوظبي الأول» ارتفاعات بنسبة 1.34% و0.75% على التوالي، لتعكس الأداء الإيجابي الجماعي لأسواق المال الإماراتية.

بلغت 100 مليون درهم.

ولم يتوقف الزخم عند قطاع العقار، بل امتد لقطاع المصارف حيث سجل سهم «الإمارات دبي الوطني» مستوى تاريخياً جديداً عند 33 درهماً إثر قفزة بنسبة 6.1% بسيولة قوية لامست 170 مليون درهم. في حين صعد سهم «إعمار العقارية» بنسبة 4% إلى 15.6 درهم مسجلاً أعلى ذروة له منذ أواخر يوليو 2025، تزامناً مع نمو سهم «دبي الإسلامي» بنسبة 1.4% ليغلق عند 9.8 درهم. وبالتوازي مع أداء دبي القوي.

سجل مؤشر سوق دبي المالي في نهاية أولى جلسات شهر فبراير 2026 أكبر وتيرة مكاسب يومية له منذ منتصف يوليو من العام الماضي 2025. وقفز مؤشر سوق دبي المالي العام مع ختام التعاملات اليومية بنسبة 2.14% ليغلق عند مستوى 6573.36 نقطة. وأتى ذلك وسط زخم شرائي قاد سهم «إعمار للتطوير» لتحليق قياسي عند أعلى مستوياته التاريخية على الإطلاق وصولاً إلى 18 درهماً بعد ارتفاعه بنسبة 4.65% وتداولات

بورصة قطر ترتفع 0.57% والمؤشر عند 11405 نقطة

أغلقت بورصة قطر تعاملات الاثنين مرتفعة؛ بدعم صعود 5 قطاعات. ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.57% ليصل إلى النقطة 11405.01، رابحاً 64.71 نقطة عن مستوى الأحد الماضي. ودعم الجلسة ارتفاع 5 قطاعات في مقدمتها التأمين بـ 2.38%، وتراجع قطاعا الاتصالات والعقارات بـ 0.91% و0.41% على التوالي. ارتفعت السيولة إلى 413.80 مليون ريال، مقابل 292.04 مليون ريال الأحد الماضي، وصعدت أحجام التداول عند 118.23 مليون سهم، مقارنة بـ 109.95 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 29.28 ألف صفقة، مقابل 22.53 ألف صفقة الأحد. ومن بين 48 سهماً نشطاً، تقدم سهم «السينما» ارتفاعات الأسهم البالغة 27 سهماً بـ 6.68%، بينما تراجع 21 سهماً على رأسها «العامرة» بـ 3.09%، فيما استقرت 7 أسهم. وجاء سهم «قامكو» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 15.1 مليون سهم؛ وتصدر سهم «كيو إن بي» السيولة بقيمة 64.01 مليون ريال.



بورصة البحرين تغلق تعاملاتها على مكاسب إيجابية بنسبة 0.17%



أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الاثنين، على ارتفاع بدعم قطاعي المال والمواد الأساسية. ومع ختام تعاملات الأمس، ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.17% إلى مستوى 2050 نقطة، وسط تعاملات بحجم 3.22 مليون سهم بقيمة 876.51 ألف دينار، توزعت على 118 صفقة. وتصدر الأسهم الأكثر ارتفاعاً سهم بنك السلام بـ 1.73%، تلاه سهم بنك البحرين الإسلامي بـ 1.19%، وسهم البحرين للسينما بـ 0.98%، وسهم ألمنيوم البحرين بـ 0.74%، وبيت التمويل الكويتي بـ 0.19%. وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم بنك البحرين الإسلامي بتداول 1.15 مليون سهم بسعر 0.085 دينار، تلاه سهم بنك البحرين الوطني بتداول 835.84 ألف سهم بسعر 0.500 دينار للسهم.

بورصات خليجية

بورصة مسقط تواصل المكاسب وترتفع 6.08 نقاط



للاستكشاف والإنتاج رابعاً بـ 14 مليون سهم، وتلاه سهم أسيايد للنقل البحري بحجم 13.04 مليون سهم.

الوطنية للتمويل تقود الربحين

تصدر سهم الوطنية للتمويل قائمة الربحين بارتفاعه 3.96% عند سعر 0.21 ريال، تلاه سهم مصانع مسقط للخياط الصاعد 3.9% إلى 0.213 ريال.

ثم سهم الأسماك العمانية بنسبة 3.33% عند 0.031 ريال، وسهم الأنوار لبلاط السيراميك المرتفع 3.24% إلى 0.191 ريال، وجاء سهم الشرقية للاستثمار القابضة خامساً بزيادة 2.73% عند 0.113 ريال.

وعلى الجانب الآخر، تصدر سهم الخدمات المالية التراجعت بانخفاضه 5.75% إلى 0.082 ريال، تلاه سهم مطاحن صلالة المتراجع 3.53% إلى 0.41 ريال، وسهم ظفار لتوليد الكهرباء الذي هبط 3.45% إلى 0.084 ريال.

وانخفض كذلك سهم كلية مجان بنسبة 3.23% إلى 0.12 ريال، وتراجع صندوق اللؤلؤة للاستثمار العقاري بنسبة 3.03% إلى 0.192 ريال.

وتراجع حجم التداولات بنسبة 33.36%، ليصل إلى 126.86 مليون ورقة مالية، مقابل 190.36 مليون سهم بالجلسة السابقة.

وتراجعت قيمة التداولات بنسبة 26.7%، إلى 31.44 مليون ريال، مقارنة بنحو 42.89 مليون ريال جلسة الأحد.

بنك مسقط يتصدر الأنشطة قيمة

تصدر بنك مسقط قائمة الأنشطة قيمة بتداولات بلغت 5.81 مليون ريال، وجاء خلفه سهم أوكيو للصناعات الأساسية بتداول 5.69 مليون ريال.

وتلاه سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج بتعاملات قيمتها 5.48 مليون ريال، وحلّ بنك صحار الدولي رابعاً بتداولات بلغت 4.72 مليون ريال، ثم سهم العمانية للاتصالات الذي سجل 3.22 مليون ريال.

وفي المقابل، جاء سهم أوكيو للصناعات الأساسية في صدارة الأسهم الأشط حجماً بتداول 30.55 مليون سهم، تلاه بنك صحار الدولي الذي سجل حجم تداول بلغ 29.59 مليون سهم. ثم بنك مسقط بتداول 16.37 مليون سهم، وجاء سهم أوكيو

ارتفع المؤشر العام لسوق مسقط «مسقط 30» بنهاية تعاملات الاثنين، بنسبة 0.1%، عند مستوى 6,252.58 نقطة، رابعاً 6.08 نقطة عن مستوياته في جلسة الأحد.

وساهم قطاع الصناعة في الأداء الإيجابي لمؤشر مسقط، وانفرد القطاع بارتفاع نسبته 0.25%، مدفوعاً بارتفاع سهم مصانع مسقط للخياط بنسبة 3.9%، وارتفع سهم الأسماك العمانية بنسبة 3.33%.

وعلى الجانب الآخر، تراجعت مؤشرات قطاعي الخدمات والمالي، ليهبط الأول 0.07%؛ بضغط سهم ظفار لتوليد الكهرباء المتراجع بنسبة 3.45%، وتراجع كلية مجان بنسبة 3.23%.

وانخفض كذلك مؤشر القطاع المالي بنسبة 0.04%؛ مع تقدم سهم الخدمات المالية على المتراجعين بنسبة 5.75%، وتراجع العمانية العالمية للتنمية والاستثمار «أومينفست» بنسبة 2.19%.

وحد من تراجع القطاع المالي صدارة الوطنية للتمويل للربحين بنسبة 3.96%.

بورصات عالمية

صناديق التحوط تدير ظهرها لأمريكا الشمالية

أن الولايات المتحدة تواجه مزيجاً غير مألوف من تقلب السياسات والتحديات المالية ودورة أرباح ناضجة، مضيفاً أن الدافع للتنوع يبدو هيكلياً أكثر منه تكتيكياً في هذه المرحلة. في عالم يزداد تعقيداً وتشابكاً، لم تعد «وول ستريت» الملاذ الوحيد أو الحصن المنيع الذي يحتمي به المستثمرون. ترسم التقارير مجتمعة صورة لتحول هيكلي في بوصلة المال العالمي مع مطلع 2026؛ فمن تراجع انكشاف صناديق التحوط على عمالقة التكنولوجيا الأمريكيين، إلى صعود نجم الأسواق الآسيوية كبديل استثماري واعد، يبدو أن استراتيجية التنوع باتت ضرورة حتمية وليست ترفاً، إذ تتراجع الثقة المطلقة في النموذج الأمريكي التقليدي لصالح مشهد أكثر تعددية، حيث تتوزع الفرص والمخاطر بين قارات العالم، وتصبح المرونة في قراءة المتغيرات الجيوسياسية والتكنولوجية هي العملة الأعلى للمستثمرين.

يُتوقع أن تنمو الاستثمارات في أمريكا الشمالية بوتيرة متباطئة لا تتجاوز 7%، وهو تراجع حاد عن نسبة 14% المسجلة مطلع العام الماضي.

لم يكن ضعف الدولار والسياسة وحدهما السبب؛ فقد لعب تراجع أسهم التكنولوجيا العملاقة، المعروفة بـ «السبعة الكبار»، دوراً جوهرياً في هذا العزوف. وأشار «جي بي مورجان» إلى أن صناديق التحوط خفضت حيازاتها من هذه الأسهم القيادية على مدار الأشهر الثلاثة الماضية، لتهدم من مستوياتها التاريخية القياسية إلى متوسطاتها المعتادة.

رغم أن أصول صناعة صناديق التحوط تجاوزت حاجز الـ 5 تريليونات دولار بنهاية العام الماضي، وهو أعلى مستوى منذ 2007، إلا أن الخبراء يرون أن هذا التحول ليس مجرد رد فعل مؤقت.

ويرى برونو شنيلر، الشريك في «إيرلين كابيتال مانجمنت»،

في تحول استراتيجي يعكس قلقاً متزايداً من تقلبات «وول ستريت»، بدأت صناديق التحوط العالمية خلال العام الماضي بتقليص استثماراتها في أسواق أمريكا الشمالية، مفضلة تنوع محافظها نحو أسواق أخرى، وذلك تحت وطأة التوترات التجارية، وضبابية السياسات الأمريكية، وتراجع الدولار.

وتكشف بيانات حديثة من كبار وسطاء «وول ستريت»، مثل «جولدمان ساكس» و«جي بي مورجان»، أن شهية المستثمرين للاستراتيجيات المركزة على أمريكا الشمالية قد فترت بشكل ملحوظ، بينما اشتعل الطلب على الأسواق الآسيوية التي برزت كالنجم الصاعد في 2025.

سجلت التدفقات الاستثمارية نحو آسيا أعلى مستوياتها منذ 2022 مطلع هذا العام، حيث أظهرت بيانات «جولدمان ساكس» زيادة بنسبة 13% في المخصصات الموجهة للمنطقة، مقارنة بـ 7% فقط في العام السابق. في المقابل،

بورصات عالمية



تراجع عائدات سندات الخزانة الأمريكية بعد اختيار وارث لقيادة الفيدرالي

كما يتربص المستثمرون صدور أحدث بيانات مؤشر فرص العمل المتاحة ودوران العمالة وتقدير التوظيف الصادر عن «إيه دي بي» في وقت لاحق من الأسبوع الجاري، إذ توفر هذه التقارير مؤشرات مهمة على أوضاع سوق العمل. ويأتي ذلك بعد أن أشار الاحتياطي الفيدرالي، الأسبوع الماضي، إلى تحسن التوقعات الاقتصادية، وحذف التحذير المتعلق بوجود «مخاطر هبوطية على التوظيف» من بيانه الدوري للسياسة النقدية، وهو ما دفع المستثمرين إلى الاستنتاج بأن الجدول الزمني لأي خفض إضافي لأسعار الفائدة هذا العام قد تأجل إلى وقت أبعد.

أشار محللون إلى أن اختيار ترامب لوارث خلفًا لجيروم باول قد أدى إلى موجة هبوط في الأسواق العالمية. وتتبع مؤشر «ستوكس 600» الأوروبي خسائر أسواق آسيا والمحيط الهادئ، فيما عمقت أسعار الذهب والفضة، اليوم الاثنين، موجة التراجع التاريخية التي بدأت يوم الجمعة. ومن المقرر أن تتركز أنظار الأسواق، الاثنين، على قطاع التصنيع، مع صدور تقرير مؤشر مديري المشتريات الصناعي لشهر يناير، إلى جانب بيانات مؤشر معهد إدارة التوريد للقطاع الصناعي عن الشهر نفسه.

تراجعت عائدات سندات الخزانة الأمريكية، مع استمرار المتداولين في تقييم تداعيات إعلان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، اختياره كيفن وارث ليكون الرئيس المقبل لمجلس الاحتياطي الفيدرالي. وانخفضت عائدات سندات الخزانة لأجل عشر سنوات بأكثر من نقطتي أساس ليصل إلى 4.214%، كما تراجعت عائدات السندات لأجل عامين بأكثر من نقطة أساس واحدة إلى 3.514%. وفي الوقت نفسه، هبطت عائدات السندات لأجل ثلاثين عامًا بنحو نقطتي أساس إلى 4.848%. وتراجعت العقود الآجلة للأسهم الأمريكية، الاثنين، بعدما

ارتفاع أسهم الأسواق الناشئة تتواصل بعد قفزة التدفقات الاستثمارية العالمية



شهدت أسواق الأسهم الناشئة تدفقات استثمارية عالمية في يناير بأسرع وتيرة منذ سنوات، مع تراجع سعر صرف الدولار وتوجه المستثمرين للتنوع بعيدًا عن السوق الأمريكية، ما يشير إلى استمرار الارتفاع الذي شهدته هذه الفئة من الأصول خلال العام الماضي. ووفقًا لبنك «جيه بي مورجان»، سجلت صناديق أسهم الأسواق الناشئة الأسبوع الماضي واحدة من أكبر التدفقات الأسبوعية الداخلة على الإطلاق، لترتفع التدفقات منذ بداية العام إلى أكثر من 39 مليار دولار. وقال البنك إن ذلك يُعد من أقوى بدايات الأعوام لأسهم الأسواق الناشئة منذ أكثر من 20 عامًا، وقد ارتبط تاريخيًا بموجات صعود مستدامة وليس مجرد فترات تفاؤل قصيرة.

وسجلت صناديق أسهم أمريكا اللاتينية أقوى تدفقات أسبوعية داخلة في تاريخها. ويرى بعض مديري الصناديق أن هذا التحول يعكس تلاحقًا نادرًا بين العوامل الكلية والأساسيات، لا سيما ديناميكيات العملات وتحول توقعات الأرباح نحو الاستقرار.

بورصات عالمية

تراجع أسهم شركات التعدين الأوروبية بعد انهيار أسعار الذهب والفضة



وتنتيجة لذلك، افتتحت أسهم شركات التعدين الأوروبية على انخفاض، مع تراجع «جلينكور» بنسبة 3.5%، وهبوط «أنجلو أمريكي» بنسبة 3.7%، وتراجع «أرسيلور ميتال» بنسبة 1.5%، كما هوت شركة «فريزنو» بنسبة بلغت 6.3%، بينما خسرت «أنتوفاغاستا» نحو 5%.

وتفاقم بيع الذهب والفضة بسبب رفع متطلبات الهامش التي أعلنتها مجموعة «سي إم إي»، ودخلت حيز التنفيذ بعد إغلاق التداولات يوم الاثنين. فقد رُفِع هامش عقود الذهب الآجلة في بورصة كومكس من 6% إلى 8%، بينما زاد هامش عقود الفضة من 11% إلى 15%، مما رفع تكلفة المراكز ذات الرافعة المالية.

وقال المحللون إن هذا التراجع يتبع الانعكاس المفاجئ يوم الجمعة، عندما اصطدم التفاؤل بشأن احتمال خفض أسعار الفائدة الأمريكية مع حالة عدم يقين متجددة حول

تراجعت أسهم شركات التعدين الأوروبية، أمس، مع استمرار الهبوط الحاد في أسعار الذهب والفضة، حيث أدت قوة الدولار الأمريكي وعمليات جني الأرباح إلى استنزاف الزخم من موجة الصعود التي دفعت كلا المعدنين إلى مستويات قياسية جديدة قبل أيام فقط.

وهبط الذهب الفوري بنحو 5% إلى حوالي 4,634 دولار للأوقية، في أعقاب الانخفاض الحاد الذي بلغ نحو 10% يوم الجمعة الماضي، والذي أعاد الأسعار إلى ما دون مستوى 5,000 دولار.

وظلت الفضة تحت ضغط شديد بعد الهبوط العنيف الذي شهدته نهاية الأسبوع الماضي، عندما سجل المعدن أشد تراجع يومي منذ عام 1980. وبلغت خسائر الأسعار الفورية في وقت سابق أكثر من 12%، قبل أن تقلص الخسائر إلى نحو 78.53 دولار للأوقية في التداولات الأمريكية المبكرة.

الأسهم الآسيوية في المنطقة الحمراء

المعروف تاريخياً للتيسير. تستعد الأسواق لأسبوع حاسم قد يحدد مسار التداولات للفترة المقبلة، مع التركيز على شركات التكنولوجيا عملاقة تشمل «أمازون»، و«ألفابت» (جوجل)، و«ميتا» (فيسبوك)، و«أبل»، وتكاليف وأرباح الذكاء الاصطناعي في أعقاب النتائج السلبية التي حققتها مايكروسوفت.

وأشار محللون في «جولدمان ساكس» إلى أن التقديرات المتفائلة عليها لنفقات رأس المال لشركات الذكاء الاصطناعي العملاقة هذا العام قد ارتفعت إلى 561 مليار دولار، بزيادة قدرها 38% عن عام 2025، مقارنة بـ 540 مليار دولار المتوقعة في بداية موسم الإعلان عن الأرباح.

مؤشر «كوسبي» الكوري الجنوبي بنسبة 5.5%، مسجلاً أكبر خسارة يومية منذ الاضطرابات التي أحدثتها الرسوم الجمركية في أبريل الماضي.

شهدت أسواق السلع، وتحديدًا المعادن النفيسة، تقلبات حادة أثارت قلق المتداولين، فيما يبدو أنه رد فعل أولي على حالة عدم اليقين الجيوسياسي والسياسات النقدية المتوقعة. يأتي ذلك في وقت تتجه فيه الأنظار صوب الولايات المتحدة، حيث اختار الرئيس دونالد ترامب عضو الفيدرالي السابق في الفيدرالي، كيفن وارث، لرئاسة البنك المركزي خلفاً لجيروم باول. ويرى محللون أن هذا الاختيار قد يُترجم إلى سياسة نقدية أقل ميلاً للخفض السريع للفائدة مقارنة بمرشحين آخرين، رغم ميله

هيمن اللون الأحمر على أسواق الأسهم الآسيوية في تداولات أمس، مقتفية أثر التراجعات في العقود الآجلة الأمريكية، وسط موجة بيع ضربت المعادن النفيسة، مما أضاف طبقة جديدة من القلق في أسبوع يترقب فيه المستثمرون حركة أسهم كبرى شركات التكنولوجيا، وعلى رأسها «أمازون» و«ميتا» و«أبل»، بعد الإعلان عن نتائجها.

وخيمت أجواء من العزوف عن المخاطرة على المنطقة، حيث انخفض مؤشر أسهم آسيا والمحيط الهادئ (باستثناء اليابان) التابع لـ «إم إس سي آي» بنسبة 2.8%. وتراجع مؤشر «نيكاي» بنحو 1.0%، متأثراً بتراجع أسهم شركات التكنولوجيا وشكوك حول السياسات النقدية. وأدت المخاوف إلى انخفاض

watania
Al-Watania Paper Products Company
الشركة الوطنية للمنتجات الورقية



سنة معاك
من سنين
ومكلمين **20**

100%

منتج كويتي
عدد ورق صحيح
ألياف طبيعية

اطلب الآن واحصل على

خصم 15%

استخدم الكود

ramdan2026

order.alwataniapaper.com

في مواجهة التضخم العالمي

هل تحتاج الكويت إلى تفعيل معيار IAS 29 «التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم الشديد»؟

بقلم - د.علي عويد رخيص

مكتب الواحة لتدقيق الحسابات

عضو في نكسيا



مع موجات التضخم التي اجتاحت الاقتصاد العالمي مؤخرًا، عاد إلى الواجهة معيار المحاسبة الدولي رقم 29 «التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم الشديد»، بوصفه أحد أهم الأدوات المحاسبية التي تلجأ إليها الدول لإعادة ضبط القوائم المالية في فترات الاضطراب النقدي. لكن السؤال المطروح: إلى أي مدى تحتاج دول الخليج، وتحديدًا الكويت والسعودية، إلى تفعيل هذا المعيار؟ بوصفه الأداة التي تُستخدم لإعادة عرض القوائم المالية في الاقتصادات ذات التضخم الشديد، بحيث تعكس القوة الشرائية الحالية للنقود بدلًا من الأرقام التاريخية، وما انعكاس ذلك على المستثمرين والأسواق؟

وبالنسبة للمستثمرين، يوفر IAS 29 رؤية أوضح للأداء الحقيقي، بعيدًا عن التشوهات الناتجة عن التضخم، كما يعزز الشفافية ويحد من مخاطر سوء التفسير.

8 - تحديات التطبيق

رغم أهميته، يواجه المعيار عدة تحديات، أبرزها:

- صعوبة اختيار مؤشر أسعار يعكس الواقع بدقة.
- تعقيد النماذج الحسابية.
- الحاجة إلى أنظمة محاسبية متطورة وخبرات متخصصة.
- أثره المحتمل على المؤشرات المالية واتفاقيات التمويل.

9 - تطبيق المعيار في دول الخليج خاصة دولة الكويت والمملكة العربية السعودية

➤ الكويت: استقرار نقدي يبعد شبح IAS 29 ويقلل الحاجة للتطبيق

رغم الضغوط التضخمية التي شهدتها العالم مؤخرًا، حتى تاريخه، لا تُصنف دولة الكويت ضمن الاقتصادات ذات التضخم الشديد وفق معيار IAS 29، فقد ظلت معدلات التضخم في الكويت، رغم ارتفاعها النسبي خلال بعض الفترات الأخيرة، ضمن نطاقات معتدلة مقارنة بالمعايير الدولية التي تستوجب تطبيق المعيار.

كما يتميز الدينار الكويتي باستقرار نسبي، مدعومًا بسلة عملات قوية واحتياطيات مالية كبيرة، إضافة إلى سياسات نقدية حذرة يتبعها بنك الكويت المركزي، وبناءً عليه:

• لا تطبق الشركات الكويتية حاليًا معيار IAS 29 على قوائمها المالية.

• تلتزم الشركات المدرجة بمعايير IFRS التقليدية دون الحاجة لإعادة عرض القوائم بسبب التضخم.

• يظل المعيار في السياق الكويتي إطارًا نظريًا احترازيًا أكثر منه ممارسة محاسبية فعلية.

ومع ذلك، فإن وجود المعيار ضمن منظومة التقارير المالية يمثل أداة جاهزة في حال حدوث تغيرات اقتصادية جوهرية مستقبلاً.

➤ السعودية: صورة متقاربة وإطار رقابي قوي

اعتمدت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) المعيار الدولي للمحاسبة رقم 29 (IAS 29) «التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح» دون تعديلات، ليُطبق على القوائم المالية للمنشآت التي تعتبر عملتها الوظيفية عملة اقتصاد ذي تضخم جامح،

لهذا، يشترط IAS 29 إعادة عرض القوائم المالية باستخدام مؤشر عام للأسعار، بما يسمح بعرض جميع البنود بالقيمة الجارية للقوة الشرائية.

5 - أهداف معيار المحاسبة الدولي 29

يهدف معيار IAS 29 إلى ضمان أن تعكس القوائم المالية الواقع الاقتصادي الحقيقي في البيئات ذات التضخم المرتفع، بدل الاكتفاء بالأرقام التاريخية التي تفقد معناها بمرور الوقت. ويمكن تلخيص أهم أهدافه في:

- الحفاظ على القوة الشرائية للمعلومات المالية.
- تعزيز قابلية المقارنة بين الفترات المختلفة (مقارنة القوائم المالية عبر السنوات بشكل عادل).

- منع تضخم الأرباح المحاسبية الناتجة عن تراجع قيمة العملة.

- تقديم صورة عادلة لقيم الأصول وحقوق الملكية. (إظهار التأثير الحقيقي للتضخم على حقوق الملكية)
- تمكين المستثمرين والدائنين من اتخاذ قرارات مبنية على بيانات أكثر دقة.

- رفع مستوى الشفافية في الأسواق التي تعاني من عدم استقرار نقدي.

بمعنى آخر، لا يهدف المعيار إلى تحسين نتائج الشركات، بل إلى إعادة عرضها بصورة واقعية.

6 - كيف تتم إعادة عرض القوائم المالية؟

يقوم IAS 29 على مبدأ أساسي: جميع البنود غير النقدية يتم تعديلها وفق مؤشر الأسعار العام، بينما تظل البنود النقدية كما هي، مع الاعتراف بما يُعرف بـ«ربح أو خسارة المركز النقدي».

- ويشمل ذلك: إعادة تقييم الأصول الثابتة وحقوق الملكية.
- تعديل بنود قائمة الدخل لتعكس قيمتها بالقوة الشرائية الحالية.

- احتساب أثر التضخم على صافي البنود النقدية.
- والنتيجة هي قوائم مالية أكثر واقعية، تسمح للمستثمرين والمحللين باتخاذ قرارات مبنية على بيانات قابلة للمقارنة.

7 - التأثير على الشركات والمستثمرين

تطبيق المعيار غالبًا ما يؤدي إلى:

- تغير جوهري في قيم الأصول وحقوق الملكية.
- تقلبات ملحوظة في الأرباح المعلنة.
- ظهور خسائر (أو أرباح) ناتجة عن الاحتفاظ بالنقد.

1 - عندما تفقد الأرقام معناها

في الاقتصادات التي تشهد تضخمًا جامحًا، تتحول القوائم المالية التقليدية إلى أرقام تاريخية لا تعكس الواقع. أصول مسجلة بأقل من قيمتها الحقيقية، وأرباح ظاهرية ناتجة عن تآكل العملة، ومقارنات زمنية تفقد دلالتها. هنا يأتي دور IAS 29، الذي يفرض إعادة عرض القوائم المالية باستخدام مؤشر عام للأسعار، بحيث يتم التعبير عن جميع البنود بالقوة الشرائية الحالية.

2 - أهداف المعيار: تصحيح الصورة لا تجميل النتائج

لا يهدف IAS 29 إلى تحسين نتائج الشركات، بل إلى تقديم صورة اقتصادية عادلة. وتشمل أهدافه الرئيسية الحفاظ على القوة الشرائية للمعلومات المالية، وتعزيز قابلية المقارنة بين الفترات، ومنع تضخم الأرباح المحاسبية، وتمكين المستثمرين من قراءة الأداء الحقيقي بعيدًا عن تشوهات التضخم.

3 - متى يطبق المعيار، ومتى يصبح التطبيق إلزاميًا؟

لا يحدد المعيار رقمًا ثابتًا لمعدل التضخم، لكنه يعتمد على مجموعة مؤشرات، من أبرزها: وصول التضخم التراكمي إلى نحو 100% أو أكثر خلال ثلاث سنوات.

- اعتماد الأفراد على العملات الأجنبية أو الأصول العينية كوسيلة لحفظ القيمة.

- تسعير السلع والخدمات بعملات مستقرة.
- ربط الأجور والأسعار بمؤشرات التضخم.

عند توافر هذه السمات، تُصنّف الدولة كالاقتصاد ذي تضخم شديد، ويصبح تطبيق المعيار إلزاميًا.

4 - لماذا نحتاج إلى IAS 29؟

عندما ترتفع معدلات التضخم إلى مستويات مرتفعة ومستدامة، تفقد العملة المحلية جزءًا كبيرًا من قيمتها خلال فترات قصيرة. في هذه الحالة، تصبح الأرقام التاريخية الواردة في الميزانيات وقوائم الدخل مضللة، لأن:

- الأصول المسجلة بتكلفة تاريخية قد تكون أقل كثيرًا من قيمتها الحقيقية.

- الأرباح الظاهرية قد تكون ناتجة فقط عن تآكل قيمة العملة.

- المقارنة بين فترات مالية مختلفة تصبح غير ذات معنى.

➤ جدول مقارنة بين الكويت والسعودية من منظور معيار IAS 29

البند	دولة الكويت	المملكة العربية السعودية
الوضع من حيث التضخم الشديد	لا تُصنّف كالاقتصاد ذي تضخم شديد	لا تُصنّف كالاقتصاد ذي تضخم شديد
متوسط معدلات التضخم الأخيرة	معتدلة نسبياً مع بعض التقلبات الدورية	منخفضة إلى معتدلة ومستقرة نسبياً
نظام سعر الصرف	سلة عملات	ربط الريال بالدولار الأمريكي
مدى تطبيق IAS 29	غير مطبق حالياً	معتمد ومؤهل للتطبيق
الإطار الرقابي	هيئة أسواق المال + بنك الكويت المركزي	هيئة السوق المالية + البنك المركزي السعودي
التزام الشركات بمعايير IFRS	التزام كامل للشركات المدرجة	التزام كامل للشركات المدرجة
استقرار العملة	مرتفع نسبياً	مرتفع
الجاهزية الفنية لتطبيق المعيار عند الحاجة	متوفرة	متوفرة
أثر التضخم على القوائم المالية	محدود في الوقت الراهن	محدود في الوقت الراهن

➤ المقارنة الرئيسية بين السعودية والكويت:

البند	السعودية (نظام م/132 1443هـ)	الكويت (قانون 2016/1 مع تعديلات 2026)	الفرق الرئيسي
نسبة الاحتياطي القانوني	اختياري (سابقاً 10% حتى 30%)	10% حتى 50% من رأس المال (الزامي)	السعودية أكثر مرونة في التشكيل.
استخدام الاحتياطات للخسائر	نعم، بدون ترتيب إلزامي صارم	نعم، الاختياري أولاً، ثم القانوني (الزائد عن 50%)	الكويت أكثر تحديداً في الترتيب.
علاوة الإصدار	تُستخدم مباشرة كجزء من حقوق الملكية	تُستخدم كاحتياطي إضافي	متطابق تقريباً.
عتبة الخسائر الخطرة	نصف رأس المال	ثلاثة أرباع رأس المال (تدخل أسرع).	السعودية أكثر صرامة
تطبيق IAS 29	مطبق إلزامياً منذ 2024/2023	غير مطبق (تضخم منخفض حتى 2026) أكبر من IAS 29	السعودية تواجه خسائر
تعديلات حديثة	لائحة تنفيذية 2023، إلغاء الاحتياطي الإلزامي	تركيز على تسهيل الجمعيات وزيادة رأس المال (2024-2026)	السعودية أكثر تحديداً في المرونة المالية.

المدرجة منذ 2023/2024 (بسبب تجاوز التضخم التراكمي 100%)، مما يؤدي غالباً إلى خسائر متراكمة كبيرة بسبب إعادة بيان القوائم المالية.

الخطوات العملية في السعودية:

1. تقييم الخسائر: مشابه، لكن العتبة "نصف رأس المال" تستدعي إجراءات فورية (مادة 150).
2. موافقة الجمعية العامة العادية: تفويض مجلس الإدارة باستخدام:

* الاحتياطي القانوني: في النظام الجديد، أصبح اختياريًا (سابقاً 10% حتى 30% من رأس المال)، ويُستخدم لتغطية الخسائر بعد موافقة.

* الاحتياطي الاختياري: مرونة عالية، يُشكل حسب النظام الأساسي.

* علاوة الإصدار: تُستخدم مباشرة لإطفاء الخسائر.

3. التنفيذ: إعادة تصنيف في الميزانية، مع إخطار هيئة السوق المالية (CMA) وتسجيل في السجل التجاري.

4. الشروط: يُركز على IAS 29 بشكل أكبر، حيث أقرت الهيئة إجراءات خاصة لمعالجة الخسائر الناتجة عنه دون تخفيض رأس المال.

صيغة مقترحة لقرار الجمعية (مشابهة):

«تقر الجمعية العمومية تفويض مجلس الإدارة بمعالجة الخسائر المتراكمة الناتجة عن تطبيق IAS 29، باستخدام الاحتياطي القانوني والاختياري وعلاوة الإصدار، وفقاً لنظام الشركات م/132/1443هـ دون المساس برأس المال

➤ المقارنة الرئيسية بين السعودية والكويت:

كلا النظامين يدعمان الإجراءات لتجنب تخفيض رأس المال، لكن السعودية أكثر تركيزاً على IAS 29 بسبب التطبيق الفعلي، بينما الكويت أكثر صرامة في نسب الاحتياطات. إذا كانت شركتك مدرجة، استشر هيئة الأسواق المالية في كلا البلدين للتأكد على الإفصاحات.

11 - ختاماً

يمثل معيار المحاسبة الدولي 29 أداة حيوية للحفاظ على مصداقية التقارير المالية في فترات الاضطراب النقدي. فهو لا يخلق أرباحاً أو خسائر جديدة بقدر ما يعيد ترتيب الأرقام لتقول الحقيقة الاقتصادية. وفي بيئات تتآكل فيها قيمة العملة بسرعة، يصبح تطبيق IAS 29 ليس مجرد التزام معياري، بل ضرورة لحماية المستثمرين وتعزيز الثقة في الأسواق

بهدف تصحيح مضلالية مقارنة المبالغ المالية. هذا المعيار يضمن دقة التقارير في البيانات التضخمية.

تفاصيل تطبيق المعيار في السعودية:

• الاعتماد: أقرت الهيئة السعودية (SOCPA) المعيار كما أصدره مجلس معايير المحاسبة الدولية.

• نطاق التطبيق: يطبق في حال تجاوز معدلات التضخم مستويات معينة تجعل العملة المحلية عملة ذات تضخم جامح.

• الهدف: إعادة عرض البيانات المالية لتعكس التغيرات في القوة الشرائية العامة للنقود، مما يجعل القوائم المالية أكثر واقعية وقابلة للمقارنة.

• الإطار العام: يتماشى هذا مع توجه المملكة بتبني معايير المحاسبة الدولية لتعزيز الشفافية.

تطبيق هذا المعيار لا يعني بالضرورة وجود تضخم جامح في الاقتصاد السعودي، بل يمثل جاهزية الهيكل المحاسبي لمعالجة القوائم المالية للشركات التي قد تعمل في بيئات ذات تضخم مرتفع.

حيث أن الوضع في السعودية لا يختلف كثيراً عن الكويت.

فالريال السعودي مرتبط بالدولار، ما يوفر درجة عالية من الاستقرار النقدي، كما ظلت معدلات التضخم ضمن نطاق منخفض إلى معتدل، ولكن السعودية أصبحت مؤهلة لتطبيق المعيار منذ 2023 لأن التضخم التراكمي للثلاث سنوات (2020-2023) تجاوز 100% وفقاً لحسابات هيئة السوق المالية باستخدام مؤشر تكلفة المعيشة. مع التزام كامل بمعايير التقارير المالية الدولية تحت إشراف هيئة السوق المالية والبنك المركزي السعودي.

➤ مقارنة بين الكويت والسعودية من منظور معيار IAS 29

تشير المقارنة إلى أن استقرار العملة ومعدلات التضخم المعتدلة في كل من الكويت والسعودية يحذان من مخاطر تشوّه القوائم المالية، ما يعزز ثقة المستثمرين في جودة الأرباح المعلنة. وفي ظل هذا الاستقرار، تظل قرارات الاستثمار معتمدة على الأداء التشغيلي الحقيقي للشركات، لا على تعديلات محاسبية مرتبطة بالتضخم.

➤ الكويت: تضخم معتدل - دينار مستقر - لا تطبيق لـ IAS 29

➤ السعودية: تضخم منخفض إلى معتدل - ريال مربوط بالدولار - معتمد ومؤهل لتطبيق IAS 29

➤ الخلاصة الاستثمارية:

استقرار نقدي في البلدين = قوائم مالية أكثر موثوقية + مخاطر تضخمية محدودة + قرارات استثمارية مبنية على الأداء الفعلي لا على فروق إعادة القياس.

10 - التأثير الحقيقي للتضخم على حقوق الملكية

غالباً يظهر خسارة كبيرة في حقوق الملكية (تسمى خسارة إعادة القياس التضخمي) لأن الأصول غير النقدية تُعاد تقييمها بزيادة، لكن رأس المال والاحتياطات لا تتضاعف تلقائياً.

➤ كيفية استخدام الاحتياطي القانوني والاختياري

وعلاوة الإصدار لمعالجة الخسائر المتراكمة الناتجة عن IAS 29 في القانون التجاري الكويتي.

في دولة الكويت، يحكم قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 وتعديلاته اللاحقة حتى 2026، مثل مرسوم بقانون رقم 106 لسنة 2024 الذي عدل بعض الأحكام المتعلقة بانعقاد الجمعيات العامة، وتعديلات مقترحة في يناير 2026 تتعلق بزيادة رأس المال وإجراءات أخرى دون تغيير جوهري في معالجة الخسائر، إمكانية استخدام الاحتياطات وعلاوة الإصدار لمعالجة الخسائر المتراكمة.

ومع ذلك، يجب ملاحظة أن معيار IAS 29 (التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم الشديد) غير مطبق إلزامياً في الكويت حتى يناير 2026، لأن الاقتصاد الكويتي لا يُصنف كـ "تضخم مفرط" (معدل التضخم التراكمي لثلاث سنوات أقل من 100%) وفقاً لتقارير منظمات مثل EY والبنك الدولي.

لذا، الخسائر الناتجة عن IAS 29 غير شائعة، لكن الإجراء العام لمعالجة أي خسائر متراكمة سواء من IAS 29 أو غيره يتم كالتالي:

الخطوات العملية للاستخدام:

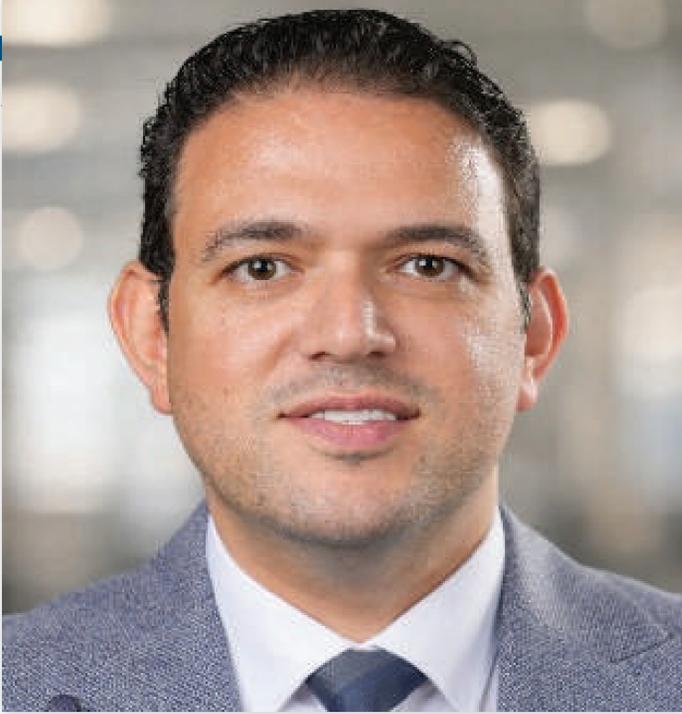
1. تقييم الخسائر: يجب أن تكون الخسائر المتراكمة موثقة في القوائم المالية المراجعة، ولا تتجاوز عتبة «ثلاثة أرباع رأس المال» (حسب التعديلات حتى 2026)، وإلا يجب دعوة جمعية غير عادية للنظر في حل الشركة أو زيادة رأس المال.

2. موافقة الجمعية العامة العادية: الجمعية العامة العادية (بأغلبية 51% أو أكثر، حسب التعديلات الأخيرة في 2024 التي ساوت نسب انعقاد الجمعيات) تقرر تفويض مجلس الإدارة باستخدام:

مجموعة العمل المالي (الفاتف) شريك استراتيجي وليست عما رقابية

بقلم - أحمد ممدوح المرسي

أخصائي امتثال معتمد من الجمعية الدولية للامتثال



إن الدول التي تتعامل مع التقييم المتبادل بروح الشراكة لا بروح الدفاع، تدرك أن الهدف ليس الإدراج في قوائم أو الخروج منها فحسب، بل بناء نظام مستدام قادر على الصمود، وجاذب للاستثمار، ومتوافق مع المعايير الدولية. وهنا تتجلى الرسالة الأهم: الفاتف ليست عصا تُرفع، بل بوصلة تُوجه... ومن يحسن قراءة الاتجاه، يصل قبل غيره.

على الدول عالية المخاطر التي تعاني قصوراً جسيماً في أنظمتها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع ضعف أو غياب الالتزام الجاد بالإصلاح، وهو التصنيف الأشد تأثراً على سمعة الدولة وتعاملاتها المالية.

وفي المقابل، تُستخدم تسمية القائمة الرمادية للدلالة على الدول الخاضعة لما يُعرف بالرقابة المعززة، وهي دول توجد لديها ملاحظات أو نقاط ضعف استراتيجية، لكنها أعلنت التزامها بمعالجتها وتعمل وفق خطة إصلاح واضحة وتخضع لمتابعة دورية. هذا التصنيف لا يعني الإدانة، بل يعكس وضعاً انتقاليًا وإرادة إصلاح.

وهنا يتبادر إلى ذهن البعض سؤال هام حول كيفية التعامل مع الدول الخاضعة للرقابة المعززة؟

كثيراً ما يُساء تفسير خضوع بعض الدول لما يُعرف بالرقابة المعززة، ويُختزل هذا الوضع في توصيفات غير دقيقة، من قبيل إدراج الدولة في "قوائم سلبية" أو اعتبارها موضع شبهة دائمة. غير أن هذا الفهم لا يعكس حقيقة طبيعة هذا التصنيف والغاية منه.

وهذه النظرة محدودة للغاية، فالرقابة المعززة لا تعني أن الدولة مصنفة كدولة عالية

تتعتمد مجموعة العمل المالي آلية التقييم المتبادل للدول، وهي عملية فنية شاملة تهدف إلى التأكد من مدى التزام الدول بتطبيق التوصيات، وفاعلية أنظمتها الوطنية في إدارة المخاطر، وتعاون الجهات الرقابية والتنفيذية، وقدرتها على منع إساءة استخدام الأنظمة المالية والمؤسسية. ولا يهدف هذا التقييم إلى العقاب، بقدر ما يسعى إلى تحديد مواطن القوة ونقاط التحسين ودعم الإصلاحات المطلوبة. وهنا تكمن أهمية التقييم المتبادل الذي تجريه المجموعة في كونه أداة موضوعية لقياس مدى فاعلية الأنظمة وليس مجرد وجودها. فالتقييم لا يكتفي بسؤال: هل توجد قوانين ولوائح؟ وهل تعمل الدول على تطوير تشريعاتها وأنظمتها في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

ولكن السؤال الأهم هل يوجد تطبيق فعلي لتلك التشريعات والأنظمة على الممارسات المالية والاقتصادية؟ وهل تُدار المخاطر بكفاءة؟ وهل تحقق الإجراءات المطبقة نتائج ملموسة؟

وعليه فإنه يترتب على نتائج هذا التقييم تصنيف الدول ضمن قوائم مختلفة، فعلى سبيل المثال، يُطلق مصطلح القائمة السوداء

تُعد مجموعة العمل المالي (FATF) جهة دولية حكومية تأسست في العام 1989 م بهدف وضع معايير دولية لمكافحة غسل الأموال، ثم توسع نطاق عملها لاحقاً ليشمل مكافحة تمويل الإرهاب ودعم الأشخاص والكيانات المدرجين على قوائم الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتضم المجموعة في عضويتها اليوم نحو 40 عضواً من الدول والجهات الدولية، من بينها اقتصادات كبرى ومنظمات إقليمية، بما يعكس طبيعتها التوافقية ودورها التنسيقي على المستوى العالمي.

ولا تعمل مجموعة العمل المالي كجهة رقابية تنفيذية أو سلطة عقابية، بل كمنصة دولية لصياغة المعايير، وتبادل الخبرات، وتعزيز التعاون بين الدول والقطاعات المختلفة. ومن هذا المنطلق، فإن FATF تُعد شريكا استراتيجياً للدول والمؤسسات، تسعى إلى دعم الأنظمة الوطنية والمؤسسية، وبناء قدراتها على مواجهة المخاطر المالية، بدلا من ممارسة دور رقابي مباشر أو فرض جزاءات.

منهجية مجموعة العمل المالي

وضعت مجموعة العمل المالي منهجية دولية متكاملة لمواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، تقوم على إصدار (40) توصية تُعد الإطار المرجعي العالمي في هذا المجال، إلى جانب ما يُعرف بالنتائج المباشرة التي تقيس مدى فاعلية التطبيق العملي لهذه التوصيات على أرض الواقع، وليس الاكتفاء بوجود النصوص والتشريعات فقط، وإلى جانب ذلك، تصدر المجموعة بشكل دوري إرشادات وتوجيهات تفسيرية موجهة للدول والمؤسسات والقطاعات المختلفة، بهدف دعم تطوير السياسات والإجراءات، وتعزيز الفهم العملي للنهج القائم على المخاطر، بما يساعد على التطبيق المتوازن دون إفراط أو قصور.

التقييم المتبادل للدول من قبل المجموعة



Financial Action
Task Force



ربطها بتوصيات FATF، لا التعامل مع كل منهما بمعزل عن الآخر، فبجانب المتابعة المستمرة للتوصيات وتحديثاتها يجب على مسؤول الامتثال توفير قنوات إطلاع على كافة التشريعات والقوانين واللوائح التي تصدر عن السلطات الوطنية فيما يتعلق بنشاط المؤسسة للتأكد من الالتزام بها خاصة أن العديد من القوانين المحلية لها صفة الإلزامية وواجبة التطبيق وليست إرشادية كما هو الحال في تعليمات مجموعة العمل المالي.

ومن الأسئلة الشائعة أيضًا: لماذا كل هذا التركيز على التحديث والمتابعة المستمرة؟ لأن FATF جهة متحركة وليست ثابتة. تصدر إرشادات، وتحديث توصيات، وتنشر أوراقاً تفسيرية بشكل دوري. ومسؤول الامتثال يجب ألا يكتفي بالاطلاع عليها وإهمالها حيث أنها تُحدث بشكل دوري، خاصة وأن المجموعة تصدر إرشادات دورية قيمة تساعد في فهم المنهجية وترجمة التوصيات، كما أن السلطات المحلية بالدول تعمل على تطوير أنظمتها من خلال إصدار التشريعات ذات الصلة.

ثم نصل إلى جوهر العمل: ما الذي يبحث عنه المقيمون فعلاً؟

الجواب باختصار: الأدلة. ما لم تكن موثقة، لا تُحتسب. لذلك فإن بناء سجلات واضحة، ونماذج معتمدة، وتقارير متابعة، ليس ترفناً إدارياً، بل خط الدفاع الأول أمام أي تقييم متبادل.

خلاصة القول، إن مجموعة العمل المالي ليست عائقاً أمام العمل المؤسسي، بل إطاراً داعماً لتنظيمه وحمايته. فهي لا تُغلق الطريق، وإنما تضع إشارات، بما يضمن استمرار الحركة بثقة، ويمنع التصادم قبل وقوعه، وتؤكد على الحرص المؤسسي لتجنب شبهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن هذا المنطلق، فإن التفاعل الإيجابي مع متطلبات FATF والتعامل معها كداعم وشريك استراتيجي يُعد فرصة لتعزيز الحوكمة والامتثال، وبناء أنظمة أكثر كفاءة واستدامة، بدلاً من النظر إليه كعبء رقابي أو ضغط خارجي.

فجوات المخاطر، وترتيب الأولويات وفق نهج قائم على المخاطر، بما يحقق التوازن بين حماية النظام المالي وعدم إعاقة النشاط الاقتصادي المشروع.

كيف يفكر مسؤولي الامتثال والمخاطر عند التعامل مع مجموعة الـ FATF؟

يتكرر هذا السؤال داخل كثير من المؤسسات: هل الامتثال لمتطلبات مجموعة العمل المالي عبء إضافي أم ضرورة لا مفر منها؟ والإجابة تبدأ من إدراك أن التعامل مع مجموعة العمل المالي (FATF) لا يقوم على حفظ التوصيات، بل على فهم المنهجية التي تقف خلفها. فالإلتزام لم تُنشأ لتفرض نصوصاً جامدة، وإنما لتدفع الدول والمؤسسات نحو بناء أنظمة واقعية، مرنة، وقادرة على إدارة المخاطر بدل إنكارها.

وهنا يبرز تساؤل آخر: هل يكفي سعي مسؤولي الامتثال والمخاطر فب المؤسسات بتحقيق الالتزام الشكلي بالتوصيات؟

الواقع أن التقييمات الدولية لا تنظر إلى عدد السياسات المكتوبة بقدر ما تنظر إلى ما إذا كانت هذه السياسات تُترجم إلى إجراءات فعلية، ومسؤوليات واضحة، ونتائج قابلة للقياس، لذلك فإن نجاح مسؤولي الامتثال والمخاطر ينتج من تحويل النصوص الدولية إلى ممارسات يومية مفهومة داخل المؤسسة، لا أن تُترك حبيسة الأدراج، والدور أساسي في ترجمة كافة تلك التوصيات لسياسات معتمدة من مجالس الإدارات وإجراءات ملموسة في سبيل تطبيق تلك السياسات مع إمكانية توفير مؤشرات قياس لنتائج الامتثال في المؤسسة.

وقد يسأل البعض: هل تطبيق توصيات FATF يعني تجاهل القوانين المحلية؟

على العكس تماماً، فالتقييم الدولي يقوم أساساً على مدى مواءمة التوصيات مع الإطار التشريعي الوطني بالدول، لذلك فإن الامتثال الفعال يبدأ من قراءة دقيقة للتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية، ثم

المخاطر، ولا تضعها في موضع الاتهام، بل تؤكد أن الدولة تعترف بوجود تحديات محددة في أنظمتها، وفي الوقت ذاته أبدت التزاماً سياسياً ومؤسسياً واضحاً بمعالجتها وفق خطة عمل متفق عليها. وهو ما يميز هذا الوضع عن الحالات التي تفتقر فيها الدول إلى الإرادة أو القدرة على الإصلاح، فهذا التصنيف يحمل رسالة إيجابية ضمنية للمجتمع الدولي مفادها أن الدولة اختارت الشفافية، وفتحت أنظمتها للتقييم، وتسير في مسار واضح لتعزيز الحوكمة والامتثال. وهو مسار يتطلب وقتاً وجهداً، لكنه في المقابل يُفضي إلى نتائج مستدامة تعزز الثقة، وتحسن البيئة الاستثمارية، وتدعم سلامة المؤسسات.

مجموعة العمل المالي قصة نفوذ بلا غرامات

وهنا يجب الإجابة على سؤال هام حول شكل الجزاءات التي تطبقها المجموعة على الدول؟ والإجابة باختصار أن المجموعة لا تفرض جزاءات أو عقوبات وغرامات مالية أو قانونية على الدول، إذ يقتصر دورها على إصدار التوصيات والتوجيهات الفنية التي ترشد الدول إلى أفضل الممارسات في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار السلاح. غير أن غياب العقوبة المباشرة لا يعني غياب الأثر. فالتقييم المتبادل يكتسب أهمية جوهرية لأنه يشكل مرآة شفافة لمدى متانة الأنظمة المالية والتشريعية للدول، ويؤثر بصورة غير مباشرة في تصنيف المخاطر السيادية، وبناء الثقة لدى الشركاء الدوليين، والمؤسسات المالية، والمستثمرين، وحتى وكالات التصنيف الائتماني. ومن هنا، يصبح الالتزام الفعلي بالتوصيات عاملاً حاسماً في تعزيز السلامة المالية والاقتصادية للدولة، لا مجرد امتثال شكلي لتفادي الانتقادات. وعليه، فإن النظر إلى مجموعة العمل المالي باعتبارها "جهة رقابية عقابية" يُفقد التقييم المتبادل قيمته الحقيقية. فالمجموعة في جوهرها شريك استراتيجي داعم؛ تفتح للدول مساراً واضحاً للإصلاح، وتساعد على تحديد

على هامش مشاركة بنك الكويت الوطني في أعمال المنتدى الاقتصادي الإماراتي - الكويتي

زيد الصقر: الشراكة بين الكويت والإمارات تعزز مسار التكامل الاقتصادي في المنطقة



جانب من مشاركة زيد الصقر في الجلسة التي أقيمت على هامش المنتدى الاقتصادي الإماراتي - الكويتي

قاعدة عملائنا تجاوزت 110 عملاء تشمل جهات حكومية ومجموعات اقتصادية كبرى وشركات

الشراكة بين البنوك الكويتية والإماراتية مهمة لتلبية الاحتياجات التمويلية للدولتين وتعزيز النمو المستدام على المستوى المحلي والإقليمي

في القطاع المالي. وحدد عدة مجالات رئيسية للتعاون، من بينها المشاركة في عمليات التمويل المشترك في الصفقات الكبرى داخل الإمارات والكويت، وكذلك في الصفقات الأوسع نطاقاً، خصوصاً مشاريع البنية التحتية الضخمة، ومشاريع النفط والغاز، والطاقة المتجددة، وغيرها من المشاريع المرتبطة بالأولويات الوطنية للتنمية.

كما دعا الصقر إلى إنشاء منصة بين اتحاد البنوك في البلدين بهدف تحديد فرص الشراكة، وتبادل الخبرات، ودعم التوسع في أسواق جديدة. وأكد أن تعزيز التعاون المصرفي بين الكويت والإمارات سيُسهم في تعميق التكامل الاقتصادي، وفتح آفاق جديدة للنمو المستدام والمتنوع في المنطقة.

لتحقيق طموحاتها ونموها". كما لفت الصقر إلى النمو الملحوظ لأعمال الوطني في الإمارات، حيث تضاعف عدد عملاء البنك خلال العامين الماضيين، إلى ما يتجاوز 110 عملاء تشمل جهات حكومية ومجموعات اقتصادية كبرى وشركات. وأكد التزام البنك بدعم استراتيجيات التنمية الوطنية في البلدين والمساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي على مستوى المنطقة، مشيراً إلى أن البنك نفذ 56 صفقة تمويلية لمؤسسات في الإمارات 7 منها تجارية خارجية وفي حديثه عن مستقبل التعاون المصرفي، شدد الصقر على أهمية تطوير نموذج شراكة مصرفية متقدم بين الكويت والإمارات يواكب التحولات العالمية

شارك بنك الكويت الوطني في أعمال المنتدى الاقتصادي الإماراتي - الكويتي ضمن فعاليات أسبوع (الإمارات والكويت.. إخوة للأبد) بهدف تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وإبراز عمق العلاقات التاريخية التي تربط البلدين والشعبين.

ومثل البنك خلال المنتدى نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة زيد عصام الصقر، مشاركاً في جلسة بعنوان «بنك الكويت الوطني وبنك الإمارات دبي الوطني: نماذج لمسيرة مصرفية إماراتية كويتية»، حيث تناولت المسيرة المصرفية لاثنتين من أعرق المؤسسات المصرفية في المنطقة، باعتبارهما نموذجين بارزين للتكامل والتعاون المصرفي بين الإمارات والكويت.

واستعرضت الجلسة مراحل التحول والنمو ومسارات تطور البنكين، ودور الشراكات الإقليمية في بناء مؤسسات مالية قوية قادرة على المنافسة إقليمياً وعالمياً، مع تسليط الضوء على الدروس المستفادة من تجربة الاندماج والتوسع.

وأكد الصقر على الأهمية الاستراتيجية لتعزيز التعاون المالي والمصرفي بين دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، مشيراً إلى أن العلاقات الأخوية بين البلدين تمتد لعقود وتشهد توسعاً مستمراً في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية.

وأوضح الصقر أن مسيرة بنك الكويت الوطني في دولة الإمارات تُعد مصدر فخر للبنك، حيث بدأت بافتتاح أول فرع في دبي عام 2008، تلاه فرع أبوظبي في 2013، ثم فرع مركز دبي المالي العالمي (DIFC) في عام 2025. وخلال هذه السنوات، قدّم البنك قروضاً للجهات العاملة في الإمارات، مساهماً في تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى ومشاريع النفط والغاز وغيرها من المشاريع الحيوية المرتبطة بأجندات التنمية الوطنية.

وأشار الصقر إلى أن حجم التجارة بين الكويت والإمارات تجاوز 13.5 مليار دولار في عام 2024، وأكثر من نصف هذا الرقم يأتي من التجارة غير النفطية، مؤكداً أن الوطني وأيضاً البنوك في البلدين تلعب دوراً محورياً في تسهيل حركة التجارة وتمكين الشركات من التوسع إقليمياً.

وأوضح قائلاً: "يوجد اليوم 1800 شركة كويتية تعمل في الإمارات منها 750 شركة متواجدة في دبي إضافة إلى تواجد 44 ألف مساهم كويتي في دولة الإمارات، إلى جانب حضور بارز للشركات الإماراتية في الكويت، حيث تواصل البنوك دعم هذه الشركات

«زين» شريك النجاح لـ «سوق المباركية» الثالث في مانشستر

بدر الخرافي: نراهن على إمكانيات شباب الكويت لصنع الفارق بالمعرفة والابتكار الجريء والمسؤولية الرقمية الواعية

المهارات التي يكتسبها الشباب اليوم هي رصيدنا الوطني الذي سنصنع به مستقبلاً أفضل.. هذا الرصيد سيكون الوقود الذي سيدفع بالكويت إلى صدارة العالم الرقمي

الاستثمار في طلبتنا بالخارج ليس مجرد مشاركة أو حدث.. بل احتضان لعقول تمثل الكويت بعلمها وهويتها وطموحها الذي لا يعرف الحدود



بدر الخرافي ونواف الغربلي وبشار عبدالله وعبدالقادر العبدالجادر في مانشستر



العبدالجادر يُكرم الخرافي على رعاية زين

بأقية من الأنشطة الاجتماعية والترفيهية بطابع تراثي هدف إلى التفاعل المباشر مع الطلبة الكويتيين الدارسين في مختلف أنحاء المملكة المتحدة، إلى جانب المواطنين المتواجدين هناك، بما يُرسخ حس الانتماء الوطني ويقرب الأجواء الكويتية من الجمهور.

وفي هذا الإطار، تواصل زين دعم المبادرات التي تجمع الكويتيين في الخارج وتفتح أمامهم مساحات للتواصل والتفاعل، بما يعكس صورة الكويت المُشرقة ويُعزز روح المجتمع الواحد، إلى جانب إيمانها بأن بناء القدرات الرقمية وتمكين الشباب يُمثلان ركيزة أساسية لتعزيز جاهزية الكويت للمرحلة المقبلة.

وأكدت زين أن مشاركتها المُستمرة مع طلبة الكويت في الخارج تأتي من إيمانها العميق بأن العقول الشبابية هي رأس المال الحقيقي للكويت، وأن كل تجربة تعليمية في الخارج هي لبنة في بناء وطن أكثر ابتكاراً وارتباطاً بالعالم.

سنصنع به مُستقبلاً أفضل، فهذا الرصيد هو الوقود الذي سيدفع بالكويت لتكون في صدارة العالم الرقمي، عبر كوادِر وطنية تمتلك أدوات العصر وتفهم متطلباته، وقادرة على المنافسة والإبداع وصناعة الفرص في عالم يتغير بسرعة.

وكعادتها في كل عام، كانت زين حاضرة وبقوة في أنشطة وفعاليات «سوق المباركية»، حيث تضمّنت الفعاليات فقرة مسابقات زين للتفاعل مع الحضور وتقديم الجوائز، بالإضافة إلى تواجد عدد من الشركات الكويتية المميزة لتقديم منتجاتها وخدماتها للزوار، وحفلات غنائية قَدّمتها كل من الفنان إبراهيم دشتي والفنان عيود خواجه، وفقرة «سوالف على الستيج» من تقديم الإعلامي خالد الأنصاري، والعديد من الفقرات التفاعلية الأخرى التي أتاحت للشركة فرصة التواصل مع الطلبة عن قرب من خلالها.

وقدّمت فعاليات «سوق المباركية» بنسختها الثالثة

أعلنت زين الكويت عن كونها شريك النجاح الرئيسي لفعاليات «سوق المباركية» في نسخته الثالثة المُقامة في مدينة مانشستر بالمملكة المتحدة، والتي تتزامن مع احتفالات دولة الكويت بالذكرى الـ 65 للعيد الوطني والـ 35 ليوم التحرير، لُتجسد رؤيتها في تعزيز ارتباطها بجيل المُستقبل الذي يحمل الكويت معه في كل مكان.

انطلقت الفعاليات التي نظمتها Youthvent وسط حضور كبير من الطلبة الكويتيين وعائلاتهم والمواطنين المتواجدين في المملكة المتحدة، حيث حرصت زين أن تكون حاضرة من خلال مشاركة قياداتها التنفيذية، تقدّمهم نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في مجموعة زين بدر ناصر الخرافي، والرئيس التنفيذي لـ زين الكويت نواف الغربلي، تأكيداً على أهمية هذا التجمّع الوطني ودوره في تعزيز الارتباط والانتماء لدى أبناء الكويت في الخارج، كما تواجد مدير عام الهيئة العامة للرياضة بالتكليف بشار عبدالله، ورئيس اللجنة المُنظمة لـ «سوق المباركية» عبدالقادر العبدالجادر، ومسؤولي الجهات المشاركة.

وقال بدر الخرافي: «نراهن على إمكانيات شباب الكويت لصنع الفارق، ليس فقط بالمعرفة، بل بالقدرة على تحويلها إلى حلول واقعية وابتكار جريء يصنع قيمة للاقتصاد والمجتمع، فمسؤوليتنا اليوم أن نمُنح هذا الجيل الثقة والمساحة والفرص، ليقود التحوّل الرقمي بمسؤولية واعية تضع الإنسان والوطن في قلب التقدّم».

وأضاف قائلاً: «الاستثمار في طلبتنا بالخارج ليس مجرد مشاركة أو حدث موسمي، بل هو احتضان لعقول تحمل الكويت معها أينما كانت، فهؤلاء الطلبة يمثلون الوطن بعلمه وهويته وطموحه الذي لا يعرف الحدود، ومن واجبنا أن نبقي قريبين منهم، نستمتع لتجاربيهم، ونُدعم مسارهم، ونُرسخ ارتباطهم بجزورهم وهم يصنعون مُستقبلهم».

واختتم الخرافي بقوله: «المهارات التي يكتسبها الشباب اليوم هي رصيدنا الوطني الحقيقي الذي

استضافه بنك برقان و«كامكو إنفست»

المؤتمر الاستثماري لعام 2026

«رؤى واستراتيجيات تشكّل الفرص»



فَيْصَل صَرْخُوهُ



الاصطفاف الجيوسياسي والتقدم التكنولوجي السريع تنتج قواعد ومخاطر وفرصاً جديدة للمستثمرين

قدّمت كاثيري هيبورث، العضو المنتدب ورئيس قطاع الدخل الثابت في الأسواق الناشئة في PGIM، نزاع إدارة الأصول العالمية لشركة برونشيل فاينانشال، رؤية شاملة للمشهد الاقتصادي الكلي والجيوسياسي، مشيرة إلى تحول عميق يعيد تشكيل العالم. وأوضحت أن تداخل التحولات الاقتصادية مع إعادة التوازن الجيوسياسي والتطور التكنولوجي السريع يفرز قواعد ومخاطر وفرصاً جديدة للمستثمرين.

وأشارت هيبورث إلى أن محركات النمو العالمي أخذت في التغير، فبينما يظهر الاقتصاد الأمريكي مرونة مقارنة بنظرائه في منطقة اليورو واليابان، تظلّ الصين لاعباً محورياً. كما أدت السياسات التجارية الأمريكية إلى تحول في أنماط التجارة العالمية نحو آسيا وأفريقيا وأوروبا، وهو ما يحدّد سريدياً "تراجع العولمة" (De-globalization)، مشيرة بدلاً من ذلك إلى مستقبل من "إعادة العولمة" (Re-globalization)، حيث تتغير أنماط التجارة وتوفر فرصاً جديدة للاقتصادات العالمية.

وبالتوازي مع هذه التغيرات، تبرز حقبة جديدة من التنافس الاقتصادي الحاد التي تعيد تعريف ديناميكيات القوة العالمية، حيث ينتقل العالم من عصر التعاون الدولي التقليدي إلى عصر تصبح فيه السياسات الصناعية والأدوات الاقتصادية هي الأدوات الأساسية للمصالح الوطنية.

كما أكدت أن النزاعات والتعريفات الجمركية قد فرضت على الدول ضرورة إعادة رسم توجهاتها، بدءاً من استراتيجياتها الاقتصادية وصولاً إلى علاقاتها الجيوسياسية الشاملة.

وفيما يخصّ التكنولوجيا، أوضحت أن وتيرة هذه التحولات تتسارع بفعل التطور التقني، إذ إن الطفرة الحالية في بناء البنية التحتية للذكاء الاصطناعي تضاهي في زخمها حقبة الانتعاش الرأسمالي التاريخية، كعصر السكك الحديدية. وبالتوازي مع الذكاء الاصطناعي، ستسهم القفزات في مجالات التقنية الحيوية، وأشياء الموصولات، والحوسبة الكمية في إعادة صياغة الإمكانيات الاقتصادية بشكل جذري.

بالنسبة للمستثمرين، قالت هيبورث إن هذه البيئة المتسمة

استضاف بنك برقان و«كامكو إنفست» بنجاح النسخة الثالثة من المؤتمر الاستثماري السنوي تحت شعار "رؤى واستراتيجيات تشكّل الفرص". وشهد المؤتمر مشاركة واسعة من قادة الفكر وخبراء القطاع، إلى جانب مستثمرين مؤسسيين وأفراد من ذوي الملاءة المالية العالية من الكويت والمنطقة، لمناقشة قضايا جوهرية تشمل الاقتصاد العالمي، والتطورات الجيوسياسية، والفرص المتاحة عبر فئات الأصول المختلفة. وقد تطور هذا المؤتمر، الذي يدعم بفعالية رؤية تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي، ليصبح منصة سنوية رائدة لقيادة الفكر في المجتمع الاستثماري.

صرخوه: «كامكو إنفست» وبنك برقان يتشاركان رؤية موحدة: حيث تلقتي الخبرات المصرفية والاستثمارية لتكوين الثروات وتنميتها والحفاظ عليها

خلال كلمته الافتتاحية، رحّب فيصل منصور صرخوه، الرئيس التنفيذي لـ «كامكو إنفست» ونائب رئيس مجلس إدارة بنك برقان، بالسادة الحضور والمشاركين. وأكد على أهمية المؤتمر الذي يعكس الالتزام بتحليل القوى الرئيسية التي تشكل الاقتصادات العالمية والإقليمية، بدءاً من التحولات الجيوسياسية والرقابية وصولاً إلى التقدم التكنولوجي والفرص المتاحة في كل قطاع.

كما سلط صرخوه الضوء على التاريخ الممتد والعلاقات الراسخة وتكامل الخبرات بين بنك برقان و«كامكو إنفست»، والتي تبلورت تحت رؤية موحدة: «حيث تلقتي الخبرات المصرفية والاستثمارية لتكوين الثروات وتنميتها والحفاظ عليها». وشدد على أهمية الشراكات والعلاقات طويلة الأمد في مجالات إدارة الأصول، والخدمات المصرفية، والأسواق الخاصة، والاستشارات، مؤكداً أن القيمة المستدامة هي ثمرة التعاون والشراكات المبنية على الثقة.

كما رحّب صرخوه بوفود وشركاء الشركة الذين حضروا الفعالية، وفي مقدمتهم شركة PGIM، والتي توجت «كامكو إنفست» تعاونها معها بتوقيع مذكرة تفاهم استراتيجي في اليوم الذي سبق المؤتمر.

ضاهر: يعكس التكامل الوثيق بين بنك برقان و«كامكو إنفست» نهجاً يتسم بالحصافة في إدارة الخدمات المصرفية الخاصة لضمان نمو مستدام بعيد المدى

من جانبه، صرّح طوني ضاهر، رئيس الجهاز التنفيذي للمجموعة في بنك برقان: «نجتمع في وقت تشهد فيه الأسواق حالة من عدم اليقين، وتحولات متسارعة، وقرارات متضاربة. في مثل هذه البيئة، لا تأتي القيمة من الفوضى، بل من وضوح الرؤية. يمثل هذا الإيمان جوهر استراتيجيتنا في بنك برقان وكامكو إنفست، حيث نواصل الاستثمار في منصات وشراكات صُممت خصيصاً لتلبية التطلعات الحقيقية لعملائنا، متجاوزين بذلك مفهوم التركيز التقليدي على المنتجات الفردية».

وأضاف: «أن التكامل الأعمق بين بنك برقان وكامكو إنفست يعكس هذا النهج. فمن خلال دمج القوة المالية والملاءة التي يتمتع بها بنك برقان مع الخبرة الاستثمارية والاستشارية لـ «كامكو إنفست»، نجحنا في تقديم نموذج أكثر حصافة للخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، يتيح للعملاء الوصول إلى الفرص عبر مختلف فئات الأصول والجغرافيات والدورات الاقتصادية. ونعدّ مثل هذه المؤتمرات ضرورية لهذه المسؤولية، حيث تعزّز الحوار المستنير، وتقوي المنظومة المالية، وتضع العملاء أمام الرؤى والأفاق المطلوبة للإبحار في سوق عالمي يزداد ترابطاً».

كاثيري هيبورث: التحولات الاقتصادية وإعادة

بالتعقيد وعدم اليقين تمثل في ذات الوقت مشهداً زاخراً بالفرص، حيث يدعم سياق الاقتصاد الكلي الأصول ذات المخاطر، ولا تزال العوائد جاذبة، لا سيما في أسواق ناشئة مختارة، وأكدت على أن المستثمرين يجب ألا يخشوا التغيير، بل أن يستثمروا بالتوازي معه.

وترى هيبورث أن الفرص متاحة عبر الأسواق العامة والخاصة على حد سواء، بدءاً من البنية التحتية ومراكز البيانات وصولاً إلى قطاع الأمن. لذا، ستزداد أهمية الإبحار في هذا العالم المتعدد الأوجه عبر تخصيص رؤوس الأموال لمزيج من الأصول الكفيلة بتحقيق أفضل العوائد المعدلة حسب المخاطر. ورغم أن المسار قد لا يكون خطياً دائماً، إلا أنه سيخز بفرص مثمرة في طياته. تعزيز مسار دول مجلس التعاون الخليجي نحو التحول إلى مركز استثماري عالمي في ظل نظام عالمي متغير

وتناولت الجلسة الافتتاحية، بعنوان «الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: من قوة طاقة إلى مركز استثماري عالمي»، الكيفية التي تتعامل بها اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي مع مشهد عالمي يتسم بمزيد من التشتت والتقلب، مع تعزيز مكانتها كوجهات استثمارية مستقرة وطويلة الأجل. وشارك في الجلسة كلٌّ من عبد العزيز وان، مدير المكتب الإقليمي لصندوق النقد الدولي، وطارق يوسف، زميل أول في مجلس الشرق الأوسط للشؤون العالمية، وأنور المطلق، نائب الرئيس ورئيس مجلس إدارة شركة شل الكويت، وأدارت الجلسة لارا حبيب، مذيع اقتصادي أول في قناة العربية.

وتركزت النقاشات حول حالة عدم اليقين الجيوسياسي، وتطور ديناميكيات التجارة العالمية، وتقلبات أسواق الطاقة، إلى جانب الدور المتنامي للمنطقة كحلقة وصل بين الشرق والغرب. وسلطت الجلسة الضوء على المرونة غير المتوقعة التي أظهرها الاقتصاد العالمي رغم تصاعد مستويات عدم اليقين، واضطرابات التجارة، وتقلب السياسات. وأشار المتحدثون إلى أن استقرار معدلات النمو والتضخم، مقارنة بالتوقعات، قد يعود جزئياً إلى عوامل مؤقتة قد تتراجع مع مرور الوقت.

وعلى الصعيد الإقليمي، أكدت الجلسة متانة اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وقدرتها على امتصاص الصدمات العالمية الأخيرة، مدعومة بقوة الطلب المحلي، ومرونة الأوضاع المالية، وتنامي حركة السياحة والتجارة، إلى جانب محدودية

خبراء المال والاستثمار: ثبات أسعار الصرف في دول الخليج ضماناً للاستقرار المالي



التأثر بالضغط الناجمة عن الرسوم الجمركية العالمية.

وتم التأكيد على الدور المحوري للصناديق السيادية في قيادة التحول الاقتصادي عبر الاستثمارات العالمية الاستراتيجية. كما شدد المتحدثون على أن ثبات أنظمة أسعار الصرف الحالية في دول المجلس يمثل ضماناً أساسية للاستقرار المالي وجذب الاستثمارات الأجنبية، بالتوازي مع رقمنة الأنظمة النقدية والابتكار في التقنيات المالية (FinTech) وتسهيل الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية.

الإصلاحات الهيكلية وتعميق الأسواق تضع أسواق رأس المال الخليجية على مسار النمو المستدام

جمعت الجلسة النقاشية الثانية، التي عُقدت تحت عنوان «أسواق رأس المال الخليجية: رؤى واستراتيجيات لمشهد ديناميكي»، نخبة من كبار صنّاع السوق والخبراء لمناقشة الديناميكيات المتطورة لأسواق رأس المال في دول مجلس التعاون الخليجي، والآثار الاستراتيجية المترتبة على ذلك بالنسبة للمستثمرين. وشارك في الجلسة كل من: عبد الله محمد الشارخ، رئيس قطاع الأسواق والاستثمارات المصرفية في «كامكو إنفست» وعضو مجلس إدارة بنك برفان، وجاسم الجبران، رئيس إدارة الأبحاث في «الجزيرة كابيتال»، وتوماس ماثيو، رئيس إدارة الأبحاث في «كامكو إنفست». وأدارت الجلسة سارة دشتي، نائب رئيس استثمارات الأسهم والدخل الثابت في «كامكو إنفست».

وتركزت النقاشات حول فرص الاستثمار الموضوعي، والتوجهات القطاعية، وسيولة الأسواق، والتطورات الرقابية، بالإضافة إلى السبل الكفيلة بتمكين المستثمرين من إدارة المخاطر في ظل حالة عدم اليقين السائدة إقليمياً وعالمياً. كما أشار المتحدثون خلال الجلسة إلى أن العديد من العوامل التي شكلت الأسواق خلال الأعوام الأخيرة، بما في ذلك التوترات الجيوسياسية، وديناميكيات التجارة، وتقلبات أسعار السلع الأساسية، لا تزال تؤثر على توجهات المستثمرين والتدفقات الرأسمالية.

وفي سياق متصل، تطرقت الجلسة إلى اتساع نطاق وعمق الفرص الاستثمارية في أسواق الأسهم الخليجية؛ حيث لم تعد تقتصر على القطاعات التقليدية كالمصارف والعقارات والصناعة، بل امتدت لتشمل مجالات ناشئة كالبنية التحتية التقنية، ومراكز البيانات، وغيرها. وقد نالت أسواق المنطقة، ولا سيما الكويت، اهتماماً خاصاً نظراً للتوسع الهيكلي في بنيتها التحتية المدفوع بالإصلاحات الجارية، حيث شهدت ترسيات العقود قفزة نوعية بنسبة 57% على أساس سنوي في عام 2025، لتبلغ قيمتها 13.8 مليار دولار.. وعلى صعيد التوقعات لعام 2026، شدد الخبراء على ضرورة اتباع نهج استثماري حذر تجاه قطاع البتروكيماويات في ظل تخمة المعروض العالمي، وبعض حلقات سلاسل توريد السلع الرأسمالية التي تفتقر بوضوح لأفاق الطلب المستقبلي، فضلاً عن قطاع التجزئة للسلع الأساسية الذي يواجه منافسة محتدمة. وبدلاً من ذلك، أوصى الخبراء بتوجيه التركيز نحو الفرص التي تُتداول بأقل من قيمتها العادلة، مع موازنة ذلك مع إمكانيات النمو المستقبلي.

وفيما يخصّ الأفاق المستقبلية، شدد المتحدثون على الثقل المتنامي لأسواق الأسهم وأدوات الدين الخليجية ضمن مشهد الأسواق الناشئة عالمياً، مستندة في ذلك إلى تيسير دخول المستثمرين إلى الأسواق، واتساع قاعدة المشاركة المؤسسية، والتقييمات التنافسية. وقد برزت المملكة العربية السعودية كمحرك رئيسي لهذا الزخم، مدعومة بصلاية اقتصادها، وتنامي مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن الإصلاحات التنظيمية الجوهرية وتسارع وتيرة الانضمام للمؤشرات القياسية العالمية.

توزيع الأصول عند نقطة تحول: إعادة النظر في التنوع وسط التقلبات والتجزؤ

اجتمع نخبة من مديري الأصول العالميين في الجلسة النقاشية الثالثة بعنوان «إعادة تعريف التنوع: توزيع الأصول في عالم متعدد الأقطاب وشديد التقلب». وشهدت الجلسة مشاركة كل من: سلمان أحمد، رئيس قسم توزيع الأصول الاستراتيجية وشؤون الاقتصاد الكلي في شركة فيديليتي إنترناشيونال، وبورنينا بوري، الشريك المؤسس ورئيس قسم الائتمان السائل في «إتش بي إس إنفستمنت بارتنز»، التابعة لشركة بلاك روك، وتوماس غورغولو، رئيس الاستراتيجية في «ألتي تيدمان غلوبل». وأدار الجلسة فيصل العثمان، رئيس إدارة الاستشارات

قطاع التكنولوجيا العالمي، ومدى استدامة التدفقات الاستثمارية عبر أسواق رأس المال الجريء والأسواق الخاصة. وقد جمعت المناقشة نخبة من أبرز مستثمري التكنولوجيا في الولايات المتحدة، ومن بينهم: جيك زيلر، مؤسس شركة «PowerSet»؛ وباتريك يانج، الشريك العام في «Amity Ventures»؛ وعمر دروارة، العضو المنتدب والشريك العام والمدير المالي في «AAF Management Ltd». وأدار الجلسة فهد الشارخ، نائب رئيس مجلس إدارة «كامكو إنفست - السعودية» والرئيس التنفيذي لشركة «TechInvest».

وتطرق المشاركون إلى النظرة المستقبلية خلال العام 2026 مسلطين الضوء على مرحلة تحول جذري محتملة لأسواق رأس المال، مدفوعة بالطروحات العامة المرتقبة لمنصات تكنولوجية كبرى مثل «SpaceX» و«Stripe» و«Anthropic» و«OpenAI». ووصفت هذه الاكتتابات العامة المتوقعة بأنها «نقطة تحول» لمنظومة الابتكار، مما يشير إلى تحول جوهري في مسارات تطور السيولة والتقييمات وتخصيص رؤوس الأموال عبر الأسواق العامة والخاصة على حد سواء.

كما تناولت الجلسة محوراً رئيسياً تمثل في الدور المتنامي للذكاء الاصطناعي، والذي تجاوز مجرد تطبيقات الإنتاجية والاستخدامات الإبداعية ليمتد أثره بوضوح إلى هيكله الصناديق الاستثمارية، واستراتيجيات ضخ رؤوس الأموال، وعمليات اتخاذ القرار الاستثمارية كما ركزت المناقشة على عمليات التوازن بين التقدير البشري والذكاء الخوارزمي، وكيفية إعادة تشكيل الرؤى المستمدة من الذكاء الاصطناعي لمستقبل الاستثمار الجريء.

أما من وجهة نظر صندوق الشركات الناشئة والابتكارية (The JEDI Fund)، فقد سلطت الجلسة الضوء على تطور الصندوق بعد سنوات من بناء منظومة متكاملة للمديرين الناشئين.

واختتمت الجلسة باستعراض الدروس المستفادة من دورة الصناديق السابقة، ولا سيما التحديات الهيكلية والتشغيلية التي تواجه مديري الصناديق. وشدد المشاركون على ضرورة أن تكون صناديق الجيل القادم أكثر قابلية للتوسع، وأعلى شفافية وكفاءة، وذلك عبر توظيف العمليات القائمة على البيانات لتعزيز سرعة التنفيذ والمرونة في مواجهة الأزمات. واعتُبرت هذه الرؤى ركائز حاسمة لمواكبة بيئة استثمارية تزداد تعقيداً وتسارعاً.

وقد أعرب بنك برفان وكامكو إنفست عن خالص تقديرهما لكافة المتحدثين والحضور، مثنين مشاركتهم الفاعلة التي كانت ركيزة في النجاح اللافت والإقبال الواسع الذي شهده المؤتمر. وفي بيان مشترك، أكد الجانبان أن المؤتمر الاستثماري بنسخته الثالثة، يأتي تكريساً لرؤية الكويت الطموحة للتحول إلى مركز مالي عالمي مرموق. كما يعتبر المؤتمر بمثابة منصة استراتيجية لتبادل التحليلات السوقية والرؤى الجيوسياسية، فضلاً عن كونه ملتقى لبحث الفرص الاستثمارية الواعدة ضمن شريحة واسعة من فئات الأصول.

الاستثمارية في «كامكو إنفست». واستعرضت الحلقة النقاشية السبل التي يتعين على المستثمرين اتباعها لإعادة النظر في هيكله المحافظ الاستثمارية، في ظل تكيف الأسواق العالمية مع تصاعد حالة عدم اليقين الجيوسياسي، وتحول أنظمة السياسة النقدية، وازدياد حالة التجزؤ الاقتصادي الكلي.

وأشار المتحدثون خلال الجلسة إلى أن الضغط الأخيرة على الدولار الأمريكي كانت مدفوعة باتساع العجز المالي، والتوترات التجارية المستمرة، وتغير توقعات أسعار الفائدة. وفي حين أن جزءاً من ضعف العملة قد يكون ذا طابع دوري، فقد سلطت المناقشة الضوء على قوى هيكلية يتعين على المستثمرين دمجها بشكل متزايد في قرارات توزيع الأصول طويلة الأجل. ومع تحول تقلبات العملة إلى مصدر جوهري لمخاطر المحافظ الاستثمارية، أكد المشاركون أن الانكشاف على العملات الأجنبية بصدد الانتقال من كونه اعتباراً تكتيكياً ليصبح قراراً استراتيجياً ضمن عملية توزيع الأصول، حيث يلعب التنوع والتحوط المدروس دوراً رئيسياً.

كما ركزت الجلسة على مخاطر التركيز المتنامية الكامنة في المحافظ الاستثمارية العالمية. وبالإضافة إلى الإفراط في حيازة الأصول الأمريكية، سلط المشاركون الضوء على ارتفاع حدة التركيز القطاعي في التكنولوجيا والصناعات المرتبطة بها، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والتي كانت المحرك الرئيسي لآداء أسواق الأسهم على مدار السنوات الخمس الماضية.

وبرزت أدوات الدخل الثابت مجدداً كحجر زاوية في المحافظ الاستثمارية المتنوعة. فبعد فترة طويلة من الأداء الضعيف، عاد النظر إلى السندات السيادية عالية الجودة كأدوات فعالة لتوليد الدخل، والحفاظ على رأس المال، والتحوط من مخاطر انخفاض القيمة، لا سيما في ظل بيئة تتسم بتباطؤ النمو وتضخم المخاطر الجيوسياسية.

وفي سياق الاستثمارات البديلة، تناول المشاركون التوسع المتسارع في سوق الائتمان الخاص، مثيرين تساؤلات حول احتمالية بلوغ بعض قطاعاته مرحلة التشبع الاستثماري. ورغم توافر فرص واعدة في شرائح منتقاة، أكد المتحدثون ضرورة الالتزام بعمايير اكتتاب صارمة، وانتقاء مديري الأصول بعناية، مع تبني توقعات واقعية للعوائد.

واختتمت الحلقة النقاشية بالتأكيد على أن التنوع الفعال في عالمنا المعاصر، الذي يتسم بتعدد الأقطاب وشدة التقلبات، يتطلب نهجاً أكثر دقة واستشرافاً للمستقبل؛ نهجاً يعتمد على الإدارة النشطة لمخاطر التركيز والعملات والسيولة، مع الدمج بين الأصول التقليدية والاستراتيجيات البديلة المختارة بعناية، بهدف بناء محافظ استثمارية مرنة وقادرة على الصمود على المدى الطويل.

الاستثمار في التكنولوجيا عند نقطة تحول: الذكاء الاصطناعي، تحولات السيولة، والموجة القادمة لتوفير القيمة تناولت الجلسة الختامية الديناميكيات المتطورة التي تشكل

طيران الجزيرة تصل بأولى رحلاتها إلى مطار مدينة عمان الجديد

أول شركة طيران تُشغل رحلات مجدولة مباشرة من الكويت إلى مطار مدينة عمان (ADJ)



راحة المسافرين وتحسين تجربتهم. وفي تعليق له على هذا الإنجاز، قال الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة باراثان باسوبايني: "تسجل طيران الجزيرة خطوة مهمة في مسيرتها اليوم، حيث أصبحت أول شركة طيران من الكويت تُشغل رحلات مجدولة إلى مطار مدينة عمان الجديد، حيث يعكس إطلاق هذه الرحلات التزامنا بتعزيز الربط الإقليمي من خلال منافذ وصول مناسبة وفعالة. فالتشغيل بالقرب من قلب المدينة يتيح لنا تقديم قيمة حقيقية للمسافرين عبر تقليل وقت التنقل وخفض التكاليف وتوفير تجربة سفر متكاملة وأكثر سلاسة." وتخدم طيران الجزيرة حالياً أكثر من 70 وجهة في حيث وتنقل أكثر من 5 ملايين مسافر سنوياً عبر مبنى ركابها المخصص T5 في مطار الكويت الدولي. وتعتمد الشركة التوسع بشبكة وجهاتها لتتجاوز 100 وجهة، ورفع حجم أسطولها إلى 50 طائرة بهدف خدمة 10 ملايين مسافر بحلول عام 2030.

التنفيذي لشركة المطارات الأردنية المهندس أحمد العزام: "إن وصول أول رحلة لطيران الجزيرة إلى مطار مدينة عمان الجديد يُعد محطة محورية في إعادة تشغيل المطار وتفعيل عملياته التشغيلية. وتعكس هذه الخطوة التزام شركة المطارات الأردنية بتعزيز الربط الجوي، وتوسيع خيارات السفر، ودعم النمو المستدام لقطاع الطيران في المنطقة. ونتطلع إلى شراكة ناجحة وطويلة الأمد مع طيران الجزيرة بما يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز دور الأردن كمركز إقليمي للطيران."

وتعدّ عمان سوقاً رئيسياً لطيران الجزيرة، حيث تخدم رحلاتها الطلب على السفر السياحي والأعمال ولزيارة الأهل والأصدقاء. وتواصل الشركة العمل بشكل وثيق مع شركائها في المطار وخدمات المناولة الأرضية لضمان تجربة سلسة للمسافرين مع توسع العمليات في المطار. وتعزز هذه العمليات الجديدة استراتيجية طيران الجزيرة الرامية إلى تشغيل مطارات في قبل المدن والتي تركز على

استقبال مطار مدينة عمان الجديد (ADJ) يوم الأحد طيران الجزيرة، وهي شركة الطيران منخفضة التكلفة الرائدة في الكويت، مع وصول أولى رحلاتها القادمة من الكويت في محطة مهمة أصبحت فيها طيران الجزيرة أول شركة طيران تُشغل رحلات تجارية مجدولة مباشرة بين مطاري الكويت الدولي ومطار مدينة عمان الجديد.

وكان من بين الحضور عند وصول الرحلة سعادة سفير الكويت لدى الأردن حمد المري.

وتخدم طيران الجزيرة العاصمة عمان منذ ما يقارب 20 عاماً، فيما تعزز هذه الرحلة الافتتاحية إلى مطار مدينة عمان الجديد الخط الجوي الذي يربط الأردن والكويت ليوفر للمسافرين منفذاً سريعاً وأكثر سهولة إلى العاصمة الأردنية. ويقع مطار مدينة عمان الجديد على بُعد 10 كيلومترات فقط من وسط المدينة، ما يقلل وقت التنقل ويجعل تجربة السفر أكثر كفاءة.

وفي تعليق له خلال استقبال الرحلة الأولى، قال الرئيس

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



أفضل شركة تكافل والأكثر ابتكاراً في التأمين التكافلي

«بيتك تكافل» تحصد جائزتين مرموقتين على مستوى الكويت من التمويل الدولية «International Finance»

النصف: الجوائز تؤكد نجاح خطط العمل ومكانة الشركة ودورها الرائد في مجالها



فازت شركة بيتك للتأمين التكافلي «بيتك تكافل» بجائزتين مرموقتين من مجموعة «التمويل الدولية» International Finance العالمية لعام 2025، تقديراً لأدائها المتميز وريادتها في قطاع التأمين التكافلي، فقد فازت بجائزة أفضل شركة تكافل، وجائزة الشركة الأكثر ابتكاراً في تقديم خدمات التأمين التكافلي، وذلك على مستوى دولة الكويت لعام 2025، في إنجاز يعكس مكانتها الرائدة وثقة المؤسسات الدولية بنموذج أعمالها وخدماتها.

وقد تسلم الجوائز في الحفل الذي أقيم في دبي مؤخراً، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، قتيبة النصف، ومساعد الرئيس التنفيذي، محمود صالح، ومدير أول دائرة التكافل الجماعي والصحي، زياد النقيب، بحضور عدد كبير من مسؤولي الشركات الكبرى في مجال التأمين والمراقبين والمحليين الاقتصاديين ورجال الأعمال والمهتمين بمجالات الاقتصاد المختلفة.

وتأتي الجوائز تويجاً للجهود المستمرة التي تبذلها الشركة في تطوير حلول تأمينية تكافلية مبتكرة، تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتواكب في الوقت ذاته تطورات السوق واحتياجات العملاء، مع التركيز على تحسين تجربة العميل وتقديم خدمات ذات قيمة مضافة.

وأبرزت مجموعة «التمويل الدولية» «International Finance» في منحها الجائزتين للشركة، العديد من العوامل الإيجابية المهمة التي تعكس حالة التطور المستمر والتوسع المتزايد في جوانب العمل المختلفة، الذي تظهره مؤشرات الأداء الرئيسية، والتنوع الجغرافي من خلال العمل في السوق الكويتي وخارجه، وتعدد العمل في قطاعات ومجالات جديدة، مع تنامي

وقال النصف أن الجائزتين تؤكدان متانة أعمال شركة «بيتك تكافل» وتنوع محفظة أصولها وقوة علامتها التجارية، والتنوع القوي للمنتجات والخدمات الخاصة بالشركات والأفراد، ما يوفر فرص نمو لأعمال الشركة وإمكاناتها، رغم المنافسة القوية، ويوفر تجربة استثنائية للعملاء، وقيمة مضافة لسوق التأمين التكافلي بصفة خاصة، وسوق التأمين الكويتي بصفة عامة. وشدد على أهمية الجهود التي بذلت لتوفير البنية الأساسية من الأنظمة والتطبيقات التكنولوجية التي جعلت من «بيتك-تكافل» الشركة الأكثر خدمات من حيث العدد والأفضل من حيث التنوع والملائمة لاحتياجات الفرد والأسرة والشركات والمؤسسات والمشاريع الكبرى، مؤكداً الحرص على مواصلة التطوير والارتقاء بمستوى الخدمة.

الحصة السوقية للشركة من سوق التأمين محلياً، بالإضافة إلى استمرارها في ابتكار منتجات جديدة جاذبة وأكثر قدرة على استقطاب العملاء، مع الالتزام بالمصداقية والضوابط المهنية والشرعية في تقديم الخدمة.

وصرح نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة بيتك للتأمين التكافلي «بيتك تكافل»، قتيبة النصف، أن الجائزتين تؤكدان نجاح خطط العمل القائمة على استراتيجية واضحة تستهدف ترسيخ مكانة الشركة في السوق المحلي، وتقديم أفضل الخدمات والمنتجات التأمينية، وفق المعايير العالمية من خلال كوادر بشرية مدربة ومؤهلة مع تطوير وسائل وأدوات تقنية تساعد العملاء على الاستفادة من خدمات الشركة في أي وقت ومكان يناسبهم.

عطائورات

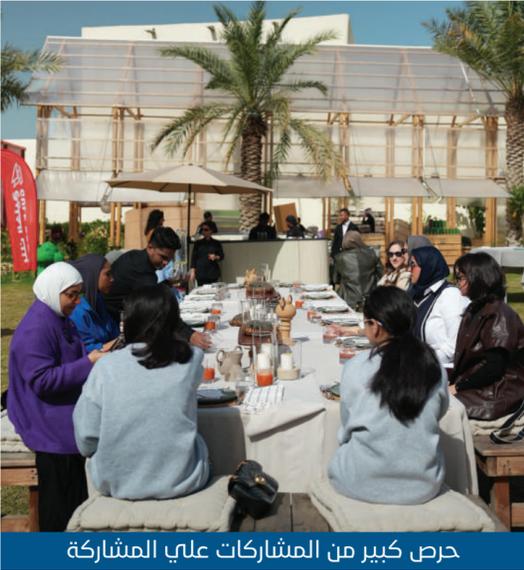
مقاميس
maqames -perfume

55205700



في إطار التزامه بترسيخ معايير الاستدامة في المجتمع

بنك الخليج ينظم ورشة عمل «من المزرعة إلى المائدة» لدعم المنتج الوطني



حرص كبير من المشاركات علي المشاركة



جانب من فعاليات ورشة العمل

الممارسات الغذائية اليومية التي تعود بالنفع على الأفراد والمنتجين المحليين والمجتمع ككل. وتنسجم هذه الورشة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، لا سيما الهدف الثاني (القضاء على الجوع)، والهدف الثاني عشر (الاستهلاك والإنتاج المسؤولين)، والهدف الثالث عشر (العمل المناخي). ويؤكد بنك الخليج من خلال هذه المبادرة حرصه على دعم المبادرات التي تسهم في بناء مجتمع أكثر وعياً واستدامة، وتعزيز الشراكات مع الجهات المحلية التي تشارك البنك رؤيته نحو مستقبل أفضل.

تعرف المشاركون على أهمية استخدام المكونات المحلية والموسمية، وكيف يساهم دعم المزارع المحلية في تقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة وتعزيز خيارات غذائية أكثر استدامة في دولة الكويت. وتحت إشراف الشيف دانه، قام الحضور بإعداد أطباق بسيطة وطازجة باستخدام مكونات محلية المصدر، ما جسّد مفهوم «من المزرعة إلى المائدة» على أرض الواقع. تهدف هذه المبادرة إلى رفع الوعي بالأثر البيئي للاختيارات الغذائية، وتشجيع العادات الغذائية الصحية والمستدامة، ودعم السياحة الزراعية المحلية، وتعزيز

في إطار التزامه بترسيخ معايير الاستدامة في المجتمع، نظم بنك الخليج ورشة عمل تفاعلية بعنوان «من المزرعة إلى المائدة»، وذلك ضمن سلسلة ورش الاستدامة التي يطلقها البنك بهدف رفع الوعي البيئي وتعزيز أنماط الاستهلاك الصحي في المجتمع. أقيمت الورشة في معرض «غاردينيا» بالتعاون مع مزرعة البحيرة، واستقبلت مجموعة متنوعة من عملاء بنك الخليج بالشراكة مع الطاهية الكويتية دانه التوره، حيث امتدت فعاليتها لمدة ثلاث ساعات، في تجربة تعليمية وتفاعلية جمعت بين الطهي والمعرفة الزراعية.

عطورات مقاميس

maqames -perfume

55205700



برعاية محافظ جدة ومشاركة 40 خبيراً محلياً ودولياً

المؤتمر السعودي الأول لأمراض النساء والخصوبة يختتم أعماله في جدة

علم الأجنة 4.0 والذكاء الاصطناعي يتصدران نقاشات المؤتمر



جدة:

شكل المؤتمر السعودي الأول لأمراض النساء والخصوبة (GFS) ، الذي اختتم أعماله في جدة، برعاية صاحب السمو الأمير سعود بن عبدالله بن جلوي ، محافظ جدة، ومشاركته أكثر من 40 خبيراً ومحدثاً من نخبة المتخصصين المحليين والدوليين، خطوة جديدة في تحول الرعاية الصحية التخصصية في المملكة، حيث جمع هذا الحدث العلمي نخبة من الكفاءات الطبية العالمية تحت مظلة علمية ، بتنظيم الدكتور أيمن عريف استشاري ورئيس مركز أطفال الأنابيب وجراحة الإخصاب مستشفى كينغز كولييدج لندن - جدة.

منصة علمية لصحة المرأة

جاء المؤتمر الذي عقد خلال المدة من 29 إلى 31 يناير 2026، ليؤكد الدور الرائد للمملكة في مواكبة أحدث التطورات الطبية العالمية، ودعم صحة المرأة والأسرة، في انسجام مع مستهدفات التحول الصحي ورؤية المملكة 2030. وضم برنامجه العلمي جلسات علمية وورش عمل تطبيقية ناقشت مستقبل علاج الخصوبة، والدقة الجراحية، والابتكار في الجراحات النسائية طفيفة التدخل، وتطور الرعاية الصحية للمرأة في مراحل عمرها المختلفة.

واستعرض المشاركون أحدث الابتكارات الجراحية في جراحة الأورام النسائية والتنظير والجراحات الإنجابية، في إطار الاتجاه المتصاعد نحو توظيف التقنيات الطبية الحديثة لتحسين جودة الرعاية الصحية ونتائج العلاج.

علم الأجنة 4.0... ثورة الذكاء الاصطناعي

وسلّطت النقاشات الضوء على مفهوم علم الأجنة 4.0 الذي يدمج بين الخبرة الطبية والتقنيات الرقمية المتطورة، بما في ذلك توظيف الذكاء الاصطناعي في اختيار الأجنة وتقييمها، وتقنيات إنضاج البويضات في المختبر (IVM)، والفسيفسائية الجينية للأجنة (Mosaicism)، إلى جانب تطوير معايير اعتماد مختبرات الإخصاب ورفع جودة النتائج.

تبادل الخبرات وتمكين الكفاءات

أكد الدكتور أيمن عريف، استشاري ورئيس مركز أطفال الأنابيب وجراحة الإخصاب بالمستشفى، أن المؤتمر قدّم محتوى علمياً متخصصاً يعكس التطور المتسارع في تقنيات علاج العقم والإخصاب المساعد، مشيراً إلى أن المملكة باتت في موقع متقدم لتبني هذه التقنيات وابتكار حلول جديدة لتحسين نتائج الخصوبة.

الخلايا الجذعية... أمل جديد للخصوبة

وفي سياق النقاشات، أشار الدكتور عريف إلى أن استخدام الخلايا الجذعية في علاج العقم وقصور المبيض المبكر يمثل أفقاً علمياً واعداً في حقل الطب التجديدي، مستنداً في ذلك إلى الدراسة التي قدّمتها حول قصور المبيض المبكر؛ حيث أوضحت أن هذا الاضطراب الذي يصيب نحو 1% من النساء قبل سن الأربعين قد يستفيد من العلاج بالخلايا الجذعية الميزنكيميائية المستخلصة من نخاع العظم أو دم الحيض، لما أظهرته الدراسات الأولية من قدرة هذه الخلايا على تحسين وظيفة المبيض ورفع مؤشرات الخصوبة لدى المريضات.

وبحسب الدراسة، أظهرت التجارب السريرية نتائج مبشرة شملت عودة الدورة الشهرية وتحسن مستويات الهرمونات وزيادة معدلات الحمل، دون تسجيل مضاعفات تذكر. كما تمت الإشارة إلى بروتوكولات مكملة تشمل تقنية البلازما الغنية بالصفائح الدموية (PRP)، التي أظهرت تحسناً في جودة البويضات ومعدلات الحمل

لتصل إلى نحو 20% في بعض الدراسات.

رؤية مستقبلية للطب السعودي

ومثل هذا المؤتمر، الذي يُنظم لأول مرة في المملكة، إضافة نوعية إلى مسار التعليم الطبي المتخصص ودعم برامج البحث والتطوير، بما يعزز مكانة المملكة كمركز إقليمي للابتكار الطبي. كما يعكس نجاح مستشفى كينغز كولييدج لندن - جدة في استقطاب نخبة من العلماء العالميين وتوفير منصة للحوار العلمي المتخصص في أبحاث المرأة والخصوبة. ويُتوقع أن يساهم هذا الحدث في إرساء قواعد التعاون البحثي بين المؤسسات السعودية والدولية، واستشراف مستقبل الطب التجديدي والذكاء الاصطناعي في علاج أمراض النساء والعقم. ومع بروز نتائج مشجعة في أبحاث الخلايا الجذعية، تتزايد الآمال في أن يحمل العقد القادم حلولاً واقعية لطيف واسع من اضطرابات الخصوبة، مستندة إلى دعم مؤسسي ورؤية وطنية تسعى لأن تكون المملكة في صدارة المشهد الطبي عالمياً.

المؤتمر السعودي لأمراض النساء والخصوبة يرسم مستقبل الطب الإنجابي

- آفاق مستقبلية:

- * توظيف الذكاء الاصطناعي والطب التجديدي في علاج العقم.
- * رفع جودة نتائج الخصوبة وتحسين الرعاية الصحية التخصصية.
- * المملكة مركز إقليمي للابتكار الطبي.

- أهم الأرقام

- * أكثر من 40 خبيراً عالمياً ومحلياً.
- * أول مؤتمر من نوعه في المملكة.

- أبرز المواضيع

- * علم الأجنة 4.0 والذكاء الاصطناعي
- * الجراحات النسائية المبتكرة
- * الخلايا الجذعية أمل جديد لعلاج قصور المبيض المبكر
- * تطوير الرعاية الصحية للمرأة والأسرة.
- * وتحسين جودة العلاج

استبيان «الاقتصادية»

فبراير 2026

السؤال

هل تؤيد عودة الرقيب لحضور الجمعيات العمومية للشركات المساهمة، خصوصاً المدرجة والمشطوبة؟

نعم لا

إيماننا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان فبراير 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي عودة الرقيب لحضور الجمعيات العمومية.

التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت إلى مركز مالي.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»عبر الواتساب
50300624عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



«البنك المركزي» يُطلق نظام الكويت لإدارة المنازعات

خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الشفافية والموثوقية في أنظمة المدفوعات الوطنية

أعلن بنك الكويت المركزي، الاثنين، إطلاق نظام الكويت لإدارة المنازعات (Kuwait Dispute Management System - KDMS)، والذي يُعد جزءاً من المرحلة الثانية من مشروع نظام الكويت الوطني للمدفوعات الذي يديره ويشغله «المركزي». ووفق بيان «المركزي» فإن إطلاق نظام (KDMS) يُمثل خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الشفافية والموثوقية في أنظمة المدفوعات الوطنية، إذ يوفر النظام منصة مركزية متكاملة لتسوية النزاعات الناشئة عن المعاملات المالية بين المشاركين في أنظمة المدفوعات الوطنية وفق أفضل الممارسات والمعايير الأمنية العالمية.

ويتيح نظام (KDMS) للمشاركين تقديم ومعالجة وتسوية المنازعات المتعلقة بالمعاملات المالية إلكترونياً، وفق إجراءات ومعايير موحدة وكفاءة تشغيلية عالية، بما يعزز الشفافية والموثوقية في وسائل الدفع الإلكترونية، ويتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية المعتمدة، ويضمن دورة زمنية محددة لإتمام إجراءات معالجة النزاعات.

ويتمتع نظام (KDMS) بمستوى عالٍ من الأمان والشفافية، إذ يعتمد على الشبكة المغلقة الآمنة (CBK-NET) القائمة على تقنية (VPN)، كقناة اتصال معتمدة بين أنظمة المدفوعات الوطنية، ويوفر بيئة آمنة ومشفرة لتبادل رسائل المنازعات المالية، بما يتوافق مع المعيار العالمي ISO



المحافظ باسل الهارون

بنك الكويت المركزي يطلق نظام الكويت لإدارة المنازعات Kuwait Dispute Management System - KDMS

أبرز مميزات النظام:

منصة مركزية آلية لإدارة المنازعات المالية المرتبطة بعمليات الدفع الإلكتروني للمشاركين في أنظمة المدفوعات الوطنية التي يديرها ويشغلها بنك الكويت المركزي.

يوفر آلية متكاملة لمعالجة وتسوية المنازعات المالية بكفاءة وشفافية.

يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، ويتوافق مع المعيار الدولي (ISO20022) لتبادل الرسائل المالية.

يأتي إطلاق نظام الكويت لإدارة المنازعات استكمالاً للجهود المستمرة لبنك الكويت المركزي في تطوير البنية التحتية لأنظمة المدفوعات، حيث سبق إطلاق نظام الكويت للمقاصة الآلية (KACH) في 5 يناير 2026، كبادرة للمرحلة الثانية من مشروع نظام الكويت الوطني للمدفوعات، على أن يتم استكمال إطلاق بقية الأنظمة المدرجة في المشروع في مراحل مستقبلية بما في ذلك نظام الكويت لحماية ودفع الأجور، ونظام الكويت لدفع الفواتير الوطني، ضمن خطة متكاملة لبناء منظومة مدفوعات وطنية متقدمة وأمنة.

منظومة مدفوعات وطنية متقدمة وأمنة. واختتم بنك الكويت المركزي تصريحه بأن إطلاق نظام (KDMS) يوفر آلية متكاملة لمعالجة وتسوية المنازعات للمعاملات المالية المنفذة في أنظمة المدفوعات الوطنية، ويدعم التحول الرقمي لجميع المراسلات المالية المتعلقة بالمنازعات.

للمرحلة الثانية من مشروع نظام الكويت الوطني للمدفوعات. يأتي ذلك على أن يتم استكمال إطلاق بقية الأنظمة المدرجة في المشروع في مراحل مستقبلية بما في ذلك نظام الكويت لحماية ودفع الأجور، ونظام الكويت لدفع الفواتير الوطني، ضمن خطة متكاملة لبناء

2022 لنقل البيانات المالية بصورة آلية وفورية. ويأتي إطلاق نظام (KDMS) استكمالاً للجهود المستمرة لبنك الكويت المركزي في تطوير البنية التحتية لأنظمة المدفوعات، إذ سبق إطلاق نظام الكويت للمقاصة الآلية (KACH) في 5 يناير 2026، كبادرة

تداول 115 عقاراً بـ 64.7 مليون دينار في أسبوع بالكويت

العقود المسجلة

التقرير الاحصائي الاسبوعي لحركة تداول العقار بإدارتي التسجيل العقاري و التوثيق خلال الفترة من 2026/1/25 الي 2026/1/29

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	حرفي	بنك	مخازن	معارض	دكاكين	الشريط الساحلي
العاصمة (1)	8	2	0	0	0	0	0	0	0
حولي (2)	14	7	0	0	0	0	0	0	0
الفروانية (3)	8	6	0	0	0	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	11	1	0	0	0	0	0	0	0
الأحمدي (5)	22	23	1	0	0	0	0	0	0
الجهراء (6)	12	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	75	39	1	0	0	0	0	0	0

العقار الخاص (75) عقار بمبلغ وقدره (36,382,733.782 مليون د.ك)
العقار الاستثماري (39) عقار بمبلغ وقدره (28,336,800.000 مليون د.ك)
العقار التجاري (1) عقار بمبلغ وقدره (25,000.000 ألف د.ك)

لم يشهد العقار الحرفي أو البنك أو المخازن أو المعارض أو الدكاكين أو الشريط الساحلي أي تحرك لهذا الاسبوع.

بموجب القانون الصادر رقم (125) لسنة 2023 بشأن تنظيم الوكالات العقارية تم إلغاء الوكالات العقارية.

سُجّلت القيمة الإجمالية للعقود العقارية المسجلة في وزارة العدل خلال الفترة من 25 إلى 29 يناير 2026 نحو 64.75 مليون دينار. ووفق إحصائية إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بالوزارة، الصادرة الاثنين، فقد تداول 115 عقداً خلال الفترة المذكورة موزعة على المحافظات الست. وشهد الأسبوع تسجيل 75 عقداً للعقار الخاص بقيمة 36.38 مليون دينار، و39 عقاراً استثمارياً بـ 28.34 مليون دينار، وعقار تجاري بـ 26 ألف دينار.

وكانت القيمة الإجمالية للعقود العقارية المسجلة في وزارة العدل الكويتية قد بلغت خلال الفترة من 19 إلى 22 يناير 2026 (4 أيام) نحو 59.76 مليون دينار.

وزير النفط الكويتي طارق الرومي يتوقع طرح مناقصات حقل الدرة بالتعاون مع السعودية في 2026

النفط يهبط بأكثر من 5% بفعل التهدئة الجيوسياسية

ترامب، إلى جانب التقارير التي تفيد بأن القوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني لا تعتزم إجراء تدريبات بالذخيرة الحية في مضيق هرمز، تُعد مؤشرات على التهدئة.

وأضاف لرويترز «ترى سوق النفط في هذا التراجع إشارة مشجعة على الابتعاد عن المواجهة، ما يقلص علاوة المخاطر الجيوسياسية التي دعمت الأسعار الأسبوع الماضي، ويحفز موجة من جني الأرباح». وفي سياق منفصل، وافقت مجموعة أوبك+ خلال اجتماع عقده يوم الأحد، على الإبقاء على مستويات الإنتاج دون تغيير في مارس آذار. وكانت المجموعة قد جمّدت، في نوفمبر تشرين الثاني، خطط رفع الإنتاج للفترة الممتدة من يناير كانون الثاني إلى مارس آذار 2026، في ظل ضعف الطلب الموسمي.

وقالت «كابيتال إيكونوميكس» في مذكرة بتاريخ 30 يناير كانون الثاني إن «المخاطر الجيوسياسية تُخفي وراءها هشاشة العوامل الأساسية في سوق النفط»، مضيفة أن أسعار خام برنت ستظل متأثرة حتى نهاية 2026، في ظل عدم نسيان الأسواق لتداعيات الحرب التي استمرت 12 يوماً بين إسرائيل وإيران العام الماضي، إلى جانب وفرة الإمدادات العالمية.



وزير النفط الكويتي طارق الرومي

أو عدم وقف قمع المتظاهرين. وقال، يوم السبت، في تصريحات للصحفيين، إن إيران «تجري محادثات جادة» مع واشنطن، وذلك بعد ساعات من منشور للمسؤول الأمني الإيراني علي لاريجاني على منصة «إكس» أشار فيه إلى أن الترتيبات جارية لإجراء مفاوضات.

من جانبه، قال توني سيكامور، محلل الأسواق لدى «أي.جي»، إن تصريحات

وسجل العقدان هبوطاً حاداً مقارنة بالجلسات السابقة، التي لامس خلالها خام برنت أعلى مستوى له في ستة أشهر، بينما كان خام غرب تكساس الوسيط يتداول قرب أعلى مستوى له منذ أواخر سبتمبر أيلول، وسط تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران.

وكان ترامب قد هدد إيران مراراً بالتدخل في حال عدم موافقتها على الاتفاق النووي

توقع وزير النفط، طارق الرومي، طرح مناقصات حقل الدرة للغاز بالتعاون مع السعودية في عام 2026.

وكشف الوزير أن المشروع «ضخم جداً»، مبيناً أن سيتم طرح المناقصات بكل أنواعها، نقلاً عن «رويترز».

وأشار «الرومي» إلى أن بلاده تتعاون مع السعودية ويعملان في خطين متوازيين فيما يتعلق بتطوير الحقل، منوهاً بأن المشروع لا يواجه أي عقبات فالأمور وفق حديث «أكثر من طيبة».

وذكر أن سعر النفط الحالي يُعد «مقبولاً» بالنظر للظروف المحيطة، مُتطلعاً إلى الأفضل.

في سياق متصل تراجع أسعار النفط بأكثر من 5%، أمس، بعدما قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، مطلع الأسبوع، إن إيران «تجري محادثات جادة» مع واشنطن، في إشارة إلى انحسار محتمل في حدة التصعيد مع الدولة العضو في منظمة أوبك، وذلك بعد فترة دفعت فيها مخاطر توجيه ضربة عسكرية إلى إيران الأسعار نحو أعلى مستوياتها في عدة أشهر.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 5.3%، إلى 65.63 دولار للبرميل.

فيما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 5.5%، إلى 61.59 دولار للبرميل.

آثار اقتصادية كبيرة على الاقتصاد الخليجي لبدء تنفيذ مشروع الربط الكهربائي

آثار المشروع الاقتصادية

يُعد الربط المباشر جزءاً من جهود تعزيز التكامل الكهربائي الكلي بين دول مجلس التعاون، ويهدف إلى عدة غايات اقتصادية واستراتيجية، منها:

تعزيز أمن الطاقة واستقرار الشبكات، إذ يوفر الربط مرونة أكبر في مواجهة التقلبات في الإنتاج والطلب، ما يقلل من مخاطر الانقطاعات ويعزز استدامة الإمداد.

خفض التكاليف التشغيلية: حيث يقلل تبادل الطاقة بين الشبكات الحاجة إلى تشغيل محطات توليد مرتفعة التكلفة داخل كل دولة، وبالتالي خفض المصروفات التشغيلية.

التقليل من الاستثمار في توليد جديد: بكفاءة النقل وتبادل الطاقة، تقل الحاجة إلى بناء محطات توليد جديدة مكلفة، ما يوفر استثمارات رأسمالية طويلة الأجل.

دعم التجارة بالطاقة: يفتح الربط فرصاً لتصدير واستيراد الفائض من الكهرباء بين دول الخليج وعمان، ما يعزز حركة التجارة البينية.

تحفيز التكامل الاقتصادي الإقليمي: فالمشروع جزء من استراتيجية أوسع لتعميق التكامل الاقتصادي والبنية التحتية بين دول الخليج.

بوجود سوق كهرباء خليجي متكامل، ستتيح الدول بيع فائض الطاقة أو شراء الكهرباء عند الحاجة بأسعار تنافسية، ما يزيد من كفاءة استغلال الموارد وتقليل الهدر.

يدعم الربط تكامل مصادر الطاقة المتجددة مثل الشمس والرياح بين الشبكات، ما يقلص الاعتماد على الوقود الأحفوري، ويقلل انبعاثات الكربون، ويستفيد من الأصول الخضراء في الاقتصاد.



الكهربائية، ورفع قدرات الدعم خلال حالات الطوارئ، وتعزيز إدماج مصادر الطاقة المتجددة والجديدة في المنظومة الخليجية، بما يحقق وفورات اقتصادية وتشغيلية كبيرة.

ويُعد مشروع الربط الكهربائي الخليجي المباشر مع سلطنة عُمان خطوة استراتيجية متقدمة نحو تعميق تكامل شبكات الطاقة الخليجية والإقليمية، وزيادة موثوقية واستدامة أنظمة الكهرباء، ودعم أهداف دول مجلس التعاون في التحول الطاقوي وخفض الانبعاثات الكربونية، بما يرسخ مكانة الربط الكهربائي الخليجي كنموذج عالمي رائد للتكامل الإقليمي في قطاع الطاقة.

بدأت هيئة الربط الكهربائي الخليجي تنفيذ مشروع الربط الكهربائي المباشر بين شبكة الهيئة وشبكة سلطنة عُمان، في خطوة استراتيجية تشكل نقلة نوعية في مسار التكامل الخليجي في قطاع الطاقة وتعزيز البنية التحتية الإقليمية، بما يدعم أمن الطاقة واستدامتها على المدى الطويل.

وتقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بنحو 700 مليون دولار، ويتم تمويله عبر شراكات تمويلية خليجية، إذ سبق للهيئة أن وقعت اتفاقيات تمويل مع صندوق قطر للتنمية وبنك صهار الدولي بقيمة 600 مليون دولار، إسهاماً في تمويل مشروع الربط الكهربائي المباشر مع سلطنة عُمان.

تعزيز التكامل وأمن الطاقة الخليجي

يتضمن المشروع إنشاء خطين كهربائيين بجهد 400 كيلو فولت، بطول يقارب 530 كيلومتراً، يربطان بين محطة السلع التابعة للهيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومحطة عبري التي ستنشئها الهيئة في سلطنة عُمان، إضافة إلى إنشاء محطتي نقل رئيسيتين بجهد 400 كيلو فولت في كل من عبري والبنونة، مزودتين بأحدث أنظمة الحماية والتحكم والاتصال وفق أفضل الممارسات العالمية.

كما يشمل المشروع إنشاء محطة معوضات ديناميكية (STATCOM) لتعزيز استقرار الشبكة وزيادة قدرتها على النقل، بما يوفر طاقة إجمالية تصل إلى 1,600 ميغاواط، ويعزز مرونة الشبكة الخليجية، ويرفع قدرة سلطنة عُمان على تبادل الطاقة بكفاءة عالية مع الدول الخليجية المرتبطة.

ويُتوقع أن يسهم المشروع في دعم موثوقية الشبكات

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

الموقع الإلكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com



الذهب يواصل خسائره... هل التراجعات جنبي أرباح أم بداية لمزيد من الهبوط؟

تقييم الأسواق لتوجهات السياسة النقدية الأمريكية، خصوصاً مع ترشيح كيفن وورش لرئاسة الاحتياطي الفيدرالي، حدّ من التفاؤل تجاه الذهب كملأذ آمن، إذ يُتوقع أن تكون وتيرة وخفض الفائدة أقل حدة مما كان محتسباً، وسط استمرار عدم اليقين حول سرعة تطبيق ما يُوصف بـ"تغيير النهج" في السياسة النقدية.

ولا يزال المستثمرون يتوقعون على الأقل خفضين للفائدة في 2026، في حين تميل المعادن التي لا تدر عائداً، مثل الذهب، إلى الأداء الأفضل في بيئات الفائدة المنخفضة.

تصحيح أم انهيار؟

وقالت كبيرة محللي الأسواق لدى Capi-tal.com، دانييلا هاتورن: "التراجع الحاد في أسعار الذهب يبدو متسقاً مع تصحيح طال انتظاره بعد موجة صعود متواصلة، ولا يقلل من جاذبية المعادن النفيسة على المدى الطويل، التي تظل مدعومة بالطلب من البنوك المركزية ودورها كأداة تحوط".

وأضافت أن انخفاض الأسعار يعكس القلق من أن الارتفاع السابق كان أسرع من المتوقع، دون اختبار حقيقي لقوة الزخم، وسط تركيز المستثمرين على التطورات الجيوسياسية.



متطلبات الهامش على عقود المعادن، لتدخل حيز التنفيذ بعد إغلاق الأسواق يوم الاثنين. وجاء رفع هامش عقود الذهب في بورصة كومكس (1 أونصة) من 6% إلى 8%، وارتفعت متطلبات الهامش لعقود الفضة (COMEX 5000) من 11% إلى 15%.

كما شملت الزيادات عقود البلاتين والبلاديوم. وعادة ما يُنظر إلى رفع الهامش كعامل سلبي، إذ يزيد تكلفة رأس المال، ويقلل السيولة، ويدفع بعض المتعاملين إلى تقليص مراكزهم.

1,961.2 دولار للأونصة بعد أن بلغ مستوى قياسي عند 2,918.80 دولار، فيما تراجع البلاديوم بنسبة 4.76% إلى 1,630.99 دولار للأونصة.

شهدت المعادن الثمينة ارتفاعاً ملحوظاً خلال الأشهر الـ 12 الماضية، وسط تقلبات أوسع في السوق، وانخفاض قيمة الدولار، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، والمخاوف بشأن استقلالية الاحتياطي الفيدرالي.

عوامل التراجع

وكانت مجموعة CME قد أعلنت رفع

واصل الذهب تراجعاً ليقرب من أدنى مستوياته في أسبوعين، في وقت يراقب فيه المستثمرون عن كثب رفع متطلبات الهامش على عقود المعادن النفيسة وتوجهات السياسة النقدية الأمريكية المرتقبة.

يوازن هذا التراجع بين تصحيح مؤقت بعد موجة صعود قياسية واحتمالات بدء اتجاه هبوطي محتمل، في وقت تتقاطع فيه المخاطر الجيوسياسية مع تحركات الأسواق المالية العالمية.

الأسعار تحت الضغط

انخفض سعر الذهب في المعاملات الفورية بنسبة 6.92% إلى 4,555.36 دولار للأونصة، مسجلاً أدنى مستوى له منذ أكثر من أسبوعين، بعد أن بلغ مستوى قياسي عند 5,594.82 دولار للأونصة يوم الخميس الماضي. كما تراجعت العقود الأمريكية الآجلة للذهب تسليم أبريل/نيسان بنسبة 4.08% إلى 4,551.50 دولار للأونصة.

أما عن المعادن النفيسة الأخرى، تراجعت الفضة في المعاملات الفورية بنسبة 5% إلى 80.28 دولار للأونصة بعد أن سجلت مستوى قياسي عند 121.64 دولار للأونصة قبل أن تهبط إلى قرب أدنى مستوى لها في شهر.

كما انخفض البلاتين بنسبة 10.65% إلى

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب